

تفاهم النزعات المسيانية- الأسطورية في الحركة الصهيونية واتساع صفوف حركات «الهيكل»!

صفحة (٦) ة

للمحكمة العليا الإسرائيلية دور مركزي في إقرار وترسيخ «الفصل القضائي» في الضفة الغربية!

صفحة (٧) ة

محاولات ننتياهو تشكيل ائتلاف حكومي بديل باءت بالفشل

آخر استطلاع: قائمة مشتركة لهرتسوغ وليفني ستفوز بـ٢٣ مقعداً وتتفوق على الليكود

انطلقت في إسرائيل رسمياً، مساء أمس الاثنين، المعركة الانتخابية، بعدما صادقت الهيئة العامة للكنيست على حل نفسها، والتوجه إلى انتخابات مبكرة من المزمع إجراؤها في ١٧ آذار المقبل. بحسب اتفاق توصل إليه رؤساء الكتل البرلمانية، الأسبوع الماضي، سبق التصويت في الهيئة العامة إقرار لجنة الكنيست بإجماع كامل أعضائها لمشروع قانون حل الكنيست.

وحاول رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، في نهاية الأسبوع الماضي، تشكيل ائتلاف حكومي بديل، بعد أن أقال رئيسي حزبي «يش عتيد»، يائير لبيد، و«هنتوعا» تسيبي ليفني، بواسطة ضم كتلتي الأحزاب الحريدية، شاس ويهدوت هتوراة»، إلى الحكومة، بسبب تخوفه من عدم تمكنه من تشكيل الحكومة المقبلة. لكن هذه المحاولة فشلت بعد أن أعلن رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» ووزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان، معارضته له.

وقال حزب «إسرائيل بيتنا» في بيان، أصدره أول من أمس الأحد، إنه يعارض تشكيل حكومة بديلة خلال دورة الكنيست الحالية «لأن خطوة كهذه سترجئ النهاية وليس أكثر من ذلك». وأضاف أن حكومة كهذه ستستند إلى ٦١ نائباً فقط، «وسيكون بإمكان عضو كنيست واحد أن يهددها ويبتزها، وهذا يعني استمرار انعدام استقرار الحكم لسنة أخرى، وبعدها تنوجه إلى انتخابات بعد تبديل مليارات أخرى من أجل صيانة الائتلاف المتضعضع».

وأشار البيان إلى محاولة نتنياهو عشية الانتخابات الماضية لإطالة عمر حكومته السابقة، عندما اتفق مع رئيس حزب كديما، شاول موفاز، على الانضمام إلى الائتلاف، بعد أن كان نتنياهو قد أعلن عن تقديم الانتخابات، وبعد انضمام كديما بشهرين،

انسحب من الائتلاف وتم تقديم الانتخابات.

ودلت استطلاعات الرأي المنشورة في الأسبوع الماضي على أن كتلة أحزاب اليمين أكبر من كتلة أحزاب الوسط – اليسار، لكن حراكا بدأ في نهاية الأسبوع الماضي من شأنه أن يقود إلى تحالفتا بين أحزاب الوسط – اليسار، وبين حزبي العمل و«هنتوعا» حتى الآن، في محاولة للخروج من الانتخابات كأكبر كتلة في دورة الكنيست المقبلة.

وقال رئيس حزب العمل، إسحاق هرتسوغ، خلال اجتماع عائد ليكود حزب السلطة، وستفعل ذلك من خلال قيادة كتلة وسط كبيرة، ما يعني حزب عمل كبير” في إشارة إلى ضم ليفني وعدد من نواب حزب “هنتوعا” إلى قائمة حزب العمل. وأضاف أنه “تطلع إلى قيادة الدولة نحو اتجاه آخر تماما عن ذلك الاتجاه التي اقتيدت نحوه في السنوات الأخيرة” تحت حكم نتنياهو. وتابع أن “هذا هو الوقت لتخزين الأنا وإيجاد المسار الصحيح الذي يمكننا جميعا من العمل سوية”.

من جانبها، قالت ليفني خلال اجتماع كتلة حزب “هنتوعا” في الكنيست، إن “هذه الانتخابات هي نتيجة لقرار رئيس الحكومة الخائف من وزيائه والمتوتر. وأعلم أن هناك من يقولون إنه لا حاجة للانتخابات، لكن ثمة فرصة في هذه الانتخابات من أجل تغيير رئيس الحكومة وتشكيل حكومة أخرى”. وتلقبت صحيفة “هارتس” أمس عن عضو الكنيست موشيه غفني، من كتلة “يهדות هتوراة” الحريدية، عدم استعباده انضمام كتلته إلى حكومة مقبلة تكون برئاسة هرتسوغ. وقال إنه “بعد سنتين من الذهاب مع حزب الليكود، فإنه لا توجد مشكلة لدى يهدوت هتوراة اليوم للانضمام



هيرتسوغ مع ليفني.

(إبأ)

بعد الانتخابات إلى ائتلاف برئاسة هرتسوغ”. لكن الصحيفة أشارت إلى أنه ينبغي الحذر تجاه أقوال غفني، الذي تراجع عن مقولة “لن نضعف لتنتياهو”، التي يطلقها الحريديم بسبب عدم ضم أحزابهم إلى الحكومة الحالية. وفي غضون ذلك، نشرت قناة الكنيست، أمس، استطلاعاً للرأي العام تبين منه أن حزب الليكود سيفوز بـ٢٦ مقعدا في الكنيست لو جرت الانتخابات الآن، بينما قائمة مشتركة تجمع هرتسوغ وليفني ستفوز بـ٢٣ مقعدا. ووفقا لهذا الاستطلاع فإن حزب العمل بدون ليفني سيحصل على ١٧ مقعدا في الكنيست. وأظهر الاستطلاع أن حزب “البيت اليهودي” اليميني المتطرف برئاسة نفتالي بينيت سيفوز بـ١٨ مقعدا، وحزب “يش عتيد” سيتراجع عن ١٩

مقابلة خاصة مع رئيس الكنيست الأسبق

أبراهام بورغ لـ «المنتهد»: قضية بناء الهيكل بالنسبة لليمين جوهرية وليست دعائية!

احتلال المناطق الفلسطينية قضية دولية أوسع بكثير من حصرها بالخلاف بين اليمين واليسار في إسرائيل

كتب بلال ظاهر:

تقبل إسرائيل حاليا على معركة انتخابية ستجري في ١٧ آذار المقبل، وذلك بعد أن صوت الكنيست على حل نفسه، ويجري في هذه الأثناء حراك بين أحزاب الوسط – اليسار بهدف توحيدها من أجل جذب أكبر عدد من الناخبين، ومحاولة تشكيل الحكومة المقبلة.

من جهة ثانية، وجهت شخصيات تنتمي إلى اليسار الصهيوني و”معسكر السلام” في إسرائيل، في الأيام الماضية، عريضة إلى البرلمانات الأوروبية، طالبت فيها هذه البرلمانات بالاعتراف بالدولة الفلسطينية من أجل دفع عملية السلام وتطبيق حل الدولتين.

وأجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة خاصة، حول هذين الموضوعين، مع رئيس الكنيست الأسبق، أبراهام بورغ، وهو أحد الموقعين على العريضة. وقال بورغ في هذا السياق إن «قصة العريضة التي بعثنا

دعوة عامة

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

مركز «مدار» Ram الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

مركز «مدار» Ram الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

مركز «مدار» Ram الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

مركز «مدار» Ram الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

مركز «مدار» Ram الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

مركز «مدار» Ram الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

مركز «مدار» Ram الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

مركز «مدار» Ram الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

مركز «مدار» Ram الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

مركز «مدار» Ram الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

المنتهد الإسرائيلي

الثلاثاء ١٧/٢/٢٠١٤م الموافق ١٧ صفر ١٤٣٦هـ العدد ٣٤٧ السنة الثانية عشرة

المنتهد الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مركز الدراسات الإسرائيلية

مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كامة في البداية

عن جوهر «الخلاف» الإسرائيلي حول «مشروع قانون الدولة القومية اليهودية»

بقلم: أنطوان شلحت

تتطلب الأمانة والموضوعية لدى تشريح الخلاف الإسرائيلي الداخلي المتدلع حول “مشروع قانون القومية” الذي يعزف إسرائيل بانها دولة قومية للشعب اليهودي، والذي (الخلاف) عزّا إليه محللون كثيرون أهم أسباب تفكّك حكومة نتنياهو الثالثة وأبرز دوافع ذهاب إسرائيل نحو انتخابات مبكرة أخرى. التنويه بانّه في كل ما يتعلق بتعريف هوية إسرائيل ووظائفها تتفق الأحزاب الإسرائيلية الأساسية الليكود والعمل و”يوجد مستقبل”، والبيت اليهودي، و”إسرائيل بيتنا”، والحركة، في برامجها السياسية على تعريف إسرائيل كدولة يهودية، وعلى أن وظائفها العليا مشتقة من هذا التعريف.

فمثلاً يعرّف حزب “البيت اليهودي”، الصهيوني- الديني في برنامجه دولة إسرائيل بانها “دولة يهودية ذات نظام ديمقراطي. وينبغي أن يتحدّد طابعها من خلال الحوار على قاعدة التوراة وتعاليم الأنبياء (أنبياء إسرائيل)». ويضيف: “سنعمل على تعزيز الصبغة اليهودية للدولة، وسنحارب ضد كل من يعمل على تحويل إسرائيل إلى ‘دولة جميع مواطنيها’. ورغم ذلك سنؤيد الحقوق الكاملة للأقليات في الدولة بما في ذلك الأقلية العربية”.

ويتحدّد حزب الوسط العلماني “يوجد مستقبل”، وزيته لهوية دولة إسرائيل بقوله في مقدمة برنامجه: “نحن نؤمن بأن إسرائيل أنشئت كدولة قومية للشعب اليهودي. وينبغي لها أن تبقى دولة ذات أغلبية يهودية وذات حدود آمنة وقابلة للدفاع عنها».

كذلك يعرّف حزب العمل في برنامجه الانتخابي الأخير دولة إسرائيل بانها “دولة الشعب اليهودي، وبنا عليه فإن حزب العمل يعارض عودة لأجئح فلسطينيين إلى داخل تخوم دولة إسرائيل. ويتم حل مشكلة اللاجئين بصورة متفق عليها بمشاركة دول المنطقة والمجتمع الدولي، ولكن ليس من خلال منح حق العودة (للاجئين)».

أمّا حزب «الحركة» فإن برنامجه الانتخابي يتضمن المبادئ التالية: «١- للشعب الإسرائيلي حق غير قابل للنقض في أن تكون له دولة سيادية في حدود أرض إسرائيل، وطنه القومي، التاريخي، الديني والثقافي؛ ٢- الهدف السياسي المركزي للحركة هو ضمان تثبيت دولة إسرائيل كبيت قومي للشعب اليهودي. دولة ديمقراطية بروح وثيقة الاستقلال. تعيش بسلام وأمن مع جميع جيرانها؛ ٣- إن ضمان بقاء إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية يقتضي المحافظة على أغلبية يهودية بين مواطنيها».

وهذا التوافق غير منحصر في الأحزاب الإسرائيلية الأساسية فحسب، بل ينسحب أيضاً على النخب التي تعزّف نفسها بانها ليبرالية. وتعتقد أن إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي ولا حاجة بتاتا إلى قانون أساس يحدد هويتها على غرار مشروع القانون المقترح لأن من شأنه أن يقوّض أسس الصهيونية ذاتها.

والمتمثيل على موقف هذه النخب نورد فيما يلي مقتطفات من «مذكرة» قدمها باحثان كبيران من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، في القدس إلى اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون سن القوانين لدى بدء مناقشة مشروع القانون هذا (عمير فوكس ومردخاي كريمنتسر؛ مشروع قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، مذكرة زُعت إلى اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين، ٢٠١٤/٥/٢. موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية على الشبكة).

فلقد جرى استهلال المذكرة العبارات التالية: على الرغم من موافقتنا بطبيعة الحال على أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، إلا أننا نعارض مشروع القانون المقدم مؤخراً في هذا الصدد، انطلاقاً من أننا نرى فيه مشروع قانون خطراً يمكن أن يخل بالتوازن الدقيق والحساس بين المكوّنين الأساسيين في تعريف وطابع الدولة، وهما: اليهودية والديمقراطية. ولا بدور الحديث هنا حول قانون اعتيادي، وإنما حول قانون أساس محضّن يحدد هوية الدولة. ومشروع القانون المقترح يخلو من التوازن الضروري بين كون الدولة دولة قومية للشعب اليهودي وبين كونها دولة ديمقراطية، وذلك لأنه يقصي المكوّن الديمقراطي من مكانته المركزية إلى الهامش، بمعنى أن الحديث يدور حول انقلاب تام يغيّر بصورة جذرية النظام الدستوري القائم في دولة إسرائيل منذ قيامها. ويتناول مشروع القانون هوية الدولة وسط التركيز على طابعها اليهودي وتقزيم طابعها الديمقراطي، بل ويتجاهل كلياً أي مضمون في هذا الطابع الديمقراطي، ونحن نرى في ذلك تقويضاً لأسس الصهيونية ذاتها، فإباء الصهيونية مثل هرتسل وجابوتنسكي، وكذلك زعماء الدولة مثل بن غوريون وبيغن، لم يسعوا إلى إقامة دولة قومية يهودية، وإنما أرادوا تأسيس دولة نموجدية وفق التقاليد الديمقراطية الليبرالية. دولة تقويم المساواة التامة في الحقوق اجتماعياً وسياسياً بين جميع رعايها دون تمييز في الدين والعرق والجنس؛ (كما جاء في «وثيقة الاستقلال.»). فضلاً عن ذلك، فإن مشروع القانون ينطوي على إقصاء وتنكر تجاه مواطني الدولة العرب، والذين لم ينطق إليهم مشروع القانون ل من قريب ولا من بعيد تقريبا، وذلك بخلاف تام لمبادئ «وثيقة الاستقلال»، بل على العكس يُتيح ويشجع سياسة غير متساوية في إقامة وتطوير البلديات، وهو ما يوفر للدولة، نماء «دستورياً» تمييز اليهود للأفضل، ويتيح إقامة مستوطنات وبلدات جماهيرية لليهود فقط. ومن هنا فإن مشروع القانون يخلق ضرراً، غير قابل للإصلاح، بالعلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل، وبصورة دولة إسرائيل في العالم، ويجعل الدولة مكاناً غير محتمل لكل من يتبنّى وجهة نظر يهودية ليبرالية.

وتؤكّد المذكرة معارضتها لهدف مشروع القانون المقترح، كما ورد شرحه في مقدمة القانون والتي ادعت (وهذا أمر لا خلاف بشأنه) أن هناك إجماعاً واسعاً في صفوف الجمهور على تعريف إسرائيل كدولة يهودية. وتلفت إلى أنه في الواقع تؤكّد مؤشرات استطلاع الديمقراطية الأخيرة، والتي ينشرها «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» سنوياً، حقيقة هذا الاتجاه (التعريف)، وأنه ليس هناك ما يدعو للخشية من تماثل مواطني دولة إسرائيل مع تعريفها كدولة يهودية. ومن جهة أخرى، يدعي مقترحو مشروع القانون بأن الحاجة إليه تنبع من «وجود من يسعى إلى إلغاء حق الشعب اليهودي في وطن قومي في بلده، وإلغاء الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي»، والسؤال: هل يشكل التشريع الإسرائيلي جواباً إزاء أفكار وتطلعات شعوب وقوميات أخرى؛ وهل يمكن القول بصورة جادة إنه قد نشأت حاجة كهذه في الفترة الأخيرة؟ فمئذ إقامة الدولة وحتى الآن قبلت شعوب المنطقة بحق الشعب اليهودي في دولة، واعترفت بدولة إسرائيل كدولة يهودية. فهل سيغير أصحاب الرأي المذكور موقفهم بعد سن مثل هذا القانون؟ فضلاً عن ذلك، ينبغي الإجابة باستقامة عن سؤال هل سيؤدّي سن مثل هذا القانون إلى تقوية وتعزيز مكانة إسرائيل في العالم كدولة قومية للشعب اليهودي، أم أن ذلك سيضعف هذه المكانة؟.

وليس ينبغي للإدعاء ضد شريعة إسرائيل كدولة يهودية. فشروع القانون لا يعزّز فقط الطابع اليهودي للدولة، وإنما يوجه رسالة واضحة من انعدام الثقة، رسالة تطرف وأصولية. إن التكريس الدستوري لأمير بديهي إنما يعد فقط على إعادة التفكير في هذه الأسس والبيديهيات، بل على تقويضها. وفيما عدا كل الحجج المذكورة، ينبغي أن تؤخّذ في الحسبان إمكانية المساس بمكانة إسرائيل في العالم عقب سن هذا القانون. ومما لا شك فيه أن القوانين التي جرى إقرارها وتميريرها في الفترة الأخيرة- والتي يمكن الموافقة أو عدم الموافقة على ما تنطوي عليه من مساس بالديمقراطية- ألحقت الضرر بمكانة إسرائيل، وساهمت في عزلتها في الساحة العالمية. إن من شأن إقرار مشروع القانون المقترح، كقانون أساس يتعلق بهوية الدولة، أن يثير بل شك موجة شجب وإدانة واحتجاج ضد إسرائيل، التي ستخلّي عن طابعها الديمقراطي، وتقوّض تعاملها القائم على المساواة تجاه أقليات في الدولة.

تدل هذه المقتطفات لا على معارضة مشروع القانون من ناحية مبدئية أو أخلاقية، وإنما فقط من ناحية- ما قد يثيره من ردات فعل في العالم، كما تدل على أن هذا التوجه يعتبر من ناحية جوهرة «بجانباً معتدلاً»، نظراً إلى أنه من المقترض به أن يخدم المصلحة اليهودية البحتة وسط «إعطاء امتيازات مشروطة، في الحقوق للمواطنين الفلسطينيين في الداخل، وإلى أنه لا يقوم على أساس قيم عالمية ومتساوية، ترتكز إلى الاعتراف بالحقوق القومية الجماعية لهؤلاء الفلسطينيين. والأكثر من ذلك، أن ما يمكن قراءته بين السطور السالفة أن إسرائيل ليست بحاجة قطّ إلى نص «دستوري» تمييز اليهود للأفضل، وإقامة مستوطنات وبلدات جماهيرية لليهود فقط وغير ذلك، فهذا هو بالضبط ما فعلته الدولة بواسطة سياسة التمييز العنصري العامة التي انتهجتها حكوماتها المتعاقبة حتى الآن «على نار هادئة»، من دون أن تجاهر بذلك عياناً بيانا حتى لا تضبط وهي متلبسة بهذا التمييز.

نهاية الولاية تنتهي صلاحيتها، مثلما انتهت صلاحية تسيبي ليفني الآن، على رأس حزبا «هنتوعا». ومجيء كهلون الآن يأتي في إطار هذه الخاتمة. هل هو مختلف عن الليكود؟ حزب الليكود هو سوبر ماركيت كبير. يوجد فيه أشخاص يؤيدون حل الدولة الواحدة، مثل موشيه فيغلين، من جهة، وهناك من يؤيد حل الدولتين، مثل نتنياهو. وهناك أشخاص اشتراكيون من الناحية الاجتماعية داخل الليكود، وآخرون يحملون أفكاراً رأسمالية متطرفة، مثل نتنياهو. ومن هذه الزاوية فإن كهلون مناسب لتوجه واحد من بين كل هذه التوجهات وهو ليس حزبا توجد فيه تعددية فكرية، وهو لم يخرج من الليكود بسبب علاقات متازمة مع نتنياهو.

(٥) هل تتوقع حدوث تحالف أو اتحاد أحزاب في معسكر الوسط - اليسار عشية الانتخابات القريبة، وهل بإمكان تحالف كهذا أن يصل إلى حد تشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة؟

بورغ: «ليفني لا تتمتع بشعبية كبيرة. ويوجد لِحزبها الآن ستة نواب ويتوقع أن يتضاعف هذا العدد، ولذلك فإنها تبحث عن تحالف. والتحالف الذي يجري الحديث عنه الآن ليس تحالف أحزاب وإنما اتحاد بين أشخاص. وهذا يعني أنه عندما تتشكل قائمة من ليفني وإسحاق هرتسوغ وعمرم متساع وعمير بيرتس، فإنها ستكون قائمة جذابة أكثر مما لو ترضخ هؤلاء الأشخاص في أكثر من قائمة، وستستقطب عددا أصوات أكبر. واحتمال أن يشكّل اتحاد الحكيم، حكومة هو سؤال كبير. ولكن السؤال المثير هو على ماذا سترتكز الحملة في المعركة الانتخابية؟ قد تركز حملة كهذه على شعار ‘لنقط ليس نتنياهو’، وقد ينضم ليبرمان إلى شعار كهذا. وأعتقد أن التعهد والالتزام بشعار كهذا سيؤديان من احتمالات وصول تحالف كهذا يستوجب ائتلافاً واسعاً يضم حزب العمل وليد ليفني والأحزاب الحريدية وربما ليبرمان أيضاً. وبالمناسبة، ليس مؤكداً ما يمكن أن تفعله حكومة كهذه، لكن المهم الآن هو إسقاط نتنياهو عن الحكم.»

(٥) فيما يتعلق بالوضع في القدس، يبدو أن العبء التي حصلت في القدس الشرقية أثرت على إسرائيل، من حيث

أن مسؤولين אמيين، مثل المفتش العام للشرطة ورؤساء شباك سابقين، أخذوا يطالبون بوجود عدم المسامح بالافتحاحات للحرم القدسي، كما أن هذه الافتحاحات تراجعت في الأسابيع الأخيرة، ما رايك؟ بورغ: «لقد شررت مقالاً، مؤخراً، حللت فيه هذه القضية. وفي هذا السياق قلت إن الحديث هنا، بين جماعات الهيكل، ليس حديث علاقات عامة. وأعتقد أن الأمور جوهرية وأن أجزاء واسعة في اليمين، وهو اليمين - الديني بزعامة بينيت وعدد غير قليل من أعضاء مؤسسات حزب الليكود ونوابه، تنظر إلى بناء الهيكل على أنه قضية جوهرية لا قضية دعائية. وينبغي أن نحذر في هذه القضية أكثر بكثير مما ينظر إليها في عناوين وسائل الإعلام.»



تغطية خاصة: نحو انتخابات إسرائيلية مبكرة أخرى

انهيار حكومة نتنياهو- مرحلة جديدة من عدم استقرار الحكم في إسرائيل!

نتنياهو يتوجه إلى انتخابات بعد ٢٦ شهراً وهي الفترة الأقصر الثانية في تاريخ الانتخابات البرلمانية* الخلافات بين مركّبات الائتلاف الحاكم كانت انعكاساً لقلق العلمانيين من المستقبل المتوقع لهم أمام تحول المتدينين إلى أغلبية اليهود ثم السكان* التصادم بين ممثلي الذراعين المسيطرين على الحكومة- حيتان المال واليمين المتطرف- جاء أسرع بكثير مما هو متوقع* استطلاعات الرأي تتنبأ بحكومة أخرى غير مستقرة



نتنياهو: تفسخ الائتلاف.

(أفب)

“القومية”، الذي يادر له نواب من اليمين الأكثر تشدداً، وهو أصلاً يتلو كخص أول، قبل أكثر من ست سنوات، في معاهد استراتيجية لحركات صهيونية يمينية متطرف.

وهذا التصادم، الذي قاد إلى تفجر حكومة نتنياهو، يفخر عامل “المفاجأة”، الذي برز من التحالف الوثيق بين ليبيد العلماني وبينيت المتدين، لدى تشكيل الحكومة بعد الانتخابات الأخيرة، فقد كان التقاء بين متناقضين، وكما يبدو لخدمة هدف واحد: حيتان المال، الذين ساعدوهم على الوصول بقوة إلى الكنيست، ولكن أولئك، لم يأخذوا بالحسبان ظهور هذه التناقضات.

استمرار عدم الاستقرار

رغم كل ما سبق من جوهر، إلا أنه ما من شك أن المصالح الحزبية، وأيضاً المصالح الشخصية، على مستوى صراع البقاء على العلية السياسية، لعبت هي أيضاً دوراً، وساهمت ولو بقدر ما بلورة القرار الظاهر، إلا أن بنيامين نتنياهو إذا كان قراره الهروب من أزمة، من أجل ضمان بقائه رئيساً للحكومة بعد أي انتخابات مقبلة، فإنه عملياً يهرب إلى أزمة قد تكون أشد عمقا، فهو قد يرأس الحكومة التالية، وفق ما تشير له استطلاعات الرأي حتى الآن، إلا أنه لا يوجد ما يضمن أن يكون على رأس حكومة مستقرة.

فكل استطلاعات الرأي العام حتى الآن تشير إلى أن الانتخابات المقبلة ستكون أكثر تشدداً، فحين قد نرى عدداً أقل من الكتل البرلمانية، إلا أن هذا سيكون ناجماً عن تحالف أحزاب تخوض الانتخابات ضمن لوائح انتخابية مشتركة، ولكن نموذج “الليكوند” و”إسرائيل بيتنا” ليس وحيداً، فهناك أيضاً تحالف اليمين المتشدد، ضمن “البيت اليهودي” الذي يواجه أزمة داخلية بين أطرافه، قد يتم تجاوزها لغرض الاستمرار، ولكنها مؤشر لآزمات لاحقة.

وحتى الاستطلاع الأخير لم تظهر الكتلة البرلمانية الواحدة القوية، فأكثر عدد مقاعد نسبياً كان من نصيب حزب “الليكوند”، ما بين ٢٢ إلى ٢٤ مقعداً، من أصل ١٢٠ مقعداً، وغالبية الكتل حتى الآن، تحصل على ما بين ٨ إلى ١٧ مقعداً، ما يعني أي حكومة سيشكلها نتنياهو، حسب الافتراض القائم، سترتكز على ست أو سبع كتل برلمانية، وإن جرى تحالف في ما بينها فهذا لن يغير من واقع الحال بأنه لا يوجد للحكومة المقبلة حزب واحد متين، يسيطر على ثلث المقاعد على الأقل، كما كانت الحال حتى انتخابات ١٩٩٢.

وتجدرى إسرائيل في ربيع ٢٠١٥ إلى الانتخابات البرلمانية الـ ٢٠، وحتى الآن لم تجر سوى خمس انتخابات برلمانية في موعدها القانوني، وأخرها كان في العام ١٩٨٨، وكانت أصغر ولاية برلمانية، امتدت لمدة ١٧ شهراً، بين العامين ١٩٥٩ و١٩٦١، وتحل في المرتبة الثانية، هذه الانتخابات التي تجري بعد ٢٦ شهراً من الانتخابات السابقة.

وبحسب نتائج الاستطلاعات الواردة حتى الآن فإن الحلبة السياسية الإسرائيلية تدخل مرحلة جديدة من عدم الاستقرار، لكن في خضم كل هذه العواصف السياسية هناك من يسير بثبات وبحقق “إنجازات” لأجندته، ويوثق قبضته على مؤسسات الحكم بكل أشكالها، وهو اليمين المتشدد والأكثر تطرفاً.

سيكون ذراعاً دافعاً لهذا.

الصراع حول “الدولة القومية”

الخلاف الجوهرى حول قانون ما يسمى “إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي”، بقصد “الشعب اليهودي في العالم”، كان أبعد من العنوان المركزي والأول للقانون، الذي لم يختلف عليه أحد من مركبات الحكومة، وأيضاً في صفوف المعارضة، وهو البند الأساس، وما يتبعه من “حق العودة إلى إسرائيل”، وهو ما سيكون عقبة مركزية أمام حل الصراع، بما يشمل حق عودة اللاجئين، وأكثر من هذا فإن الخطورة تتفاقم، حينما لا تقر إسرائيل حدودها رسمياً، وفي الوضع القائم بالإمكان القول إن القانون يسري على فلسطين التاريخية، وهوية المبادرين والضامطين لسن هذا القانون تعزز هذا الاستنتاج.

لكن الخلاف الجوهرى بين مركّبات الائتلاف يدور حول مكانة الشرائع اليهودية التوراتية، التي يريدها المبادرون ملهما ومرجعاً لقوانين إسرائيل، ولجهاز القضاء، طالما لم يكن قانون يرد على أسئلة ناشئة، وأيضاً مفهوم الديمقراطية والمساواة.

ومن الواضح أن تأخر بند المساواة، في أولويات القانون، وجعلها مساواة على مستوى حقوق الفرد فقط، لكل من هو “غير يهودي”، تستهدف المواطنين العرب، وجرمانهم مستقبلاً من احتمال الاعتراف بهم كقائفة قومية، لها حقوق قومية في وطنها، ولكن بنظر العلمانيين، الممثلين عملياً بياكير ليبيد وتسيبي ليفني، الذين يمثلان العلمانية بمفهوم “دولة تل أبيب”، فإن مكانة الديمقراطية والمساواة، المتأخرة، ومسألة الشريعة اليهودية ومكانتها، ستعطينا جمهور المتدينين مستقبلاً سطوة أكبر على مقاليد الحكم، إن كانوا من “التيار الديني الصهيوني”، أو من المتدينين المتمزتين “الحريديم”.

فجمهور العلمانيين يعرف أن نسبته في تراجع متسارع بين اليهود، لصالح المتدينين، وحسب توقعات بحث في جامعة حيفا فإن المتدينين على أنواعهم سيشكلون أغلبية بين اليهود وحدهم، في السنوات الأولى بعد العام ٢٠٢٠، ولكن في العام ٢٠٣٠ سيكونون ٥١٪ من إجمالي سكان إسرائيل، ما يعني ٦٥٪ من اليهود وحدهم، وهذا يعني أنه سيكون من الصعب على العلمانيين زحزحة قوانين واقعة تحت الاكراه الديني، تعديلها أو إلغاؤها.

وهذا القانون لم يكن وحده، بل هناك مواطن خلاف أخرى، مثل قانون التهويد، الذي كان الهدف منه تقليص سطوة الحاخامية الرئيسية في إسرائيل على مسارات التهويد، ولكن من المفارقة أنه حول هذا القانون اتفق العلمانيون مع التيار الديني الصهيوني، الذي هو أخف تشدداً من “الحريديم” من الناحية الدينية، وكان نتنياهو يعارض القانون، لكونه يثير غضب “الحريديم”، بوصفهم قوة احتياط لدعم حكومته الحالية أو المقبلة، في حال إنشائها.

إن التصادم بين جمهور العلمانيين وسطوة المتدينين كان أمراً متوقفاً وكان مسألة وقت، إلا أنه جاء مبكراً، واسع بكثير من كافة التوقعات، بفعل قانون

الإسرائيلي القانونيون بمواصفات تعزز سيطرته هو على الحكم، والهدف المركزي الأساس من هذين القانونين، ضرب التمثيل السياسي البرلماني للمواطنين العرب، إضافة إلى تقييد دور المعارضة، وإضعاف مكانة الهيئة التشريعية، ليعزز أكثر قبضة حكم اليمين على المؤسسة الحاكمة.

فليس صدفة أنه تم اختيار نسبة ٣٥٪ كنسبة حسم، بدلاً من ٢٪ قبل أقرار القانون، لأن هذه النسبة الأعلى التي وصلت لها لائحة انتخابية تمثل شريحة سياسية من المواطنين العرب، وهذا الأمر سيفرض على العرب أن يخوضوا الانتخابات إما في لائحة واحدة أو لائحتين، وهذا ليس بالضرورة سيكون مظهر “وحدة” أو يضمن قوة أكبر، لأن عدم التعددية الفكرية والسياسية في داخل المجتمع العربي قد تدفع بجموعات كبيرة للجلوس جانباً.

فإن ذلك تفاصيل قانون ثبات الحكم فيها أيضاً محاولة لتحييد النواب العرب، فأولا يضع القانون تقييدات على اقتراحات حجب الثقة عن الحكومة، وسيحتاج حجب الثقة عن الحكومة إلى أغلبية عددية من ٦١ نائباً، وأي أغلبية أخرى تغل على ذلك من بين المتواجدين في الهيئة العامة لدى التصويت لا يتم احتسابها وهذا كان قائماً في القانون قبل تعديله، ولكن الجديد الأخطر في هذا القانون هو أنه في حال تم حجب الثقة عن الحكومة بالأغلبية المطلوبة فإن الحكومة تواصل عملها كالمعتاد كاملة الصلاحيات، وليس كحكومة انتقالية، وذلك إلى حين تشكيل حكومة بديلة ترتكز على ٦٥ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً، وهذا عدد ليس صديقه، لأن فارق عشرة نواب يأخذ بعين الاعتبار معدل القوة البرلمانية للكتل التي تمثل المواطنين العرب في السنوات الأخيرة.

وبعد جدل سنوات طويلة، أقر الكنيست القانون الذي يفرض الخدمة العسكرية على الشبان المتدينين المتمزتين “الحريديم”، الذين يرفضون الخدمة من منطلق دينية وشرائعية، رغم توجهاتهم اليمينية، ولكن في القانون ما يسمح تعديله مستقبلاً، إذ أنه يدخل حيز التنفيذ تدريجياً، وهو يواجه معارضة صاخبة جداً لدى جمهور “الحريديم”.

إضافة إلى قوانين عنصرية خطيرة، ولكن مستواها استراتيجي بدرجة أقل، وإلى جانب كل هذا، فإن من يجري اعتبارهم “وسطاً سياسياً”، مثل ياكير ليبيد، وتسيبي ليفني، لم يعترضوا على مشاريع الاستيطان، كما أنهم لم يضغطوا بالقدر الكافي للتوجه نحو مفاوضات جديدة وحقيقية تقود إلى حل، مع الجانب الفلسطيني، بل بالإمكان القول إن ليفني كانت تسعى لهدف إدارة المفاوضات، وليس حل الصراع، وحينما تفجرت المفاوضات كلياً، سارعت إلى توجيه الاتهام للجانب الفلسطيني.

قلنا سابقاً، بعد انتهاء الدورة الشتوية، في ربيع العام ٢٠١٤، إن هذه الحكومة الأكثر تماسكاً، ولا يبدو أن عمرها سينتهي قبل انتهاء الولاية القانونية في خريف العام ٢٠١٧، لكن في تلك الأيام لم يكن ظاهراً أن اليمين الأكثر تشدداً وتطرفاً سيندفع بشراسته نحو مشاريع قوانين، تثير صراعات هامة في المجتمع اليهودي الإسرائيلي، وهذا ما كان بالإمكان توقعه، إذ لم يكن واضحاً في تلك الأيام، أو على الأقل لم يكن واضحاً أن نتنياهو شخصياً

بذلك الحزب.

وفي المقابل، فإن الضابط في الاحتياط في الجيش الإسرائيلي، نفتالي بينيت، من التيار الديني الصهيوني، “المحبوب” لدى المستوطنين في الضفة الغربية، خاض تلك الانتخابات بشعارات التيار الذي ينتمي إليه، رافضاً قيام دولة فلسطينية، وداعياً لبناء المستوطنات في كل بقعة من الضفة والقدس المحتلة، وفي الجولان.

ولم تكن الأجندة الاقتصادية الاجتماعية بارزة في برنامج “البيت اليهودي”، الذي حقق لأول مرة منذ سنوات الستين، ١٢ مقعداً ضمن كتلة واحدة، للتيار الديني الصهيوني، علماً أن هذا التيار خسر أكثر من مقعدين في الانتخابات السابقة، بفعل عدم اجتياز لائحة ثانية، تنافس بالتحرف، ويقودها انصار وتلامذة الحاخام العنصري المتطرف السابق مؤثر كهانا زعيم حركة “كاخ”.

وما يجمع الاثنين، إن ليبيد يعد نجماً في مجتمعه العلماني، في “دولة تل أبيب”، كما هو المصطلح الشائع إسرائيلي، للتعبير عن العلمانية ومتمتعها المنحدر، بينما يعد بينيت نجماً لدى الجمهور الأكثر تطرفاً سياسياً، ونجح كل واحد منهما في أن يقتنص كم الأصوات الأكبر من الجمهور الذي “كلف به”.

لكن حقيقة الاثنين تاكدت من خلال المفاوضات لتشكيل حكومة نتنياهو المهارة، فليبيد أراد حقيبة المالية، بينما بينيت، الذي كان يفترض أن يطالب بحقيبة سياسية، اختار حقيبة “الاقتصاد” الموسعة، التي تضم عدة وزارات كانت قائمة من قبل، وظهر الاثنان كحليفين، وسط الكثير الكثير من علامات السؤال، ولعبا معا دور “السد” في وجه نتنياهو، وكانها يفرضان عليه شروط، والشروط، الذي طالما حلم به نتنياهو: “حكومة من دون حريديم”، على شاكلة حكومة أريئيل شارون، ٢٠٠٣-٢٠٠٥، التي كان فيها نتنياهو وزيراً للمالية، ووضع اشرس سياسة اقتصادية، إلا يمكنه تطبيقها في حكومة يشارك فيها نواب المتدينين المتمزتين “الحريديم”.

وبعد أن “انجزاً” مهمة شكل الحكومة- من دون حريديم- انتقل كل واحد منهما لتنفيذ “المهمة”، فوضع ليبيد بالتنسيق مع نتنياهو، موازنة مزدوجة للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، المقنون “الاشكالي” من ناحية كبار حيتان المال، وهو قانون منع تعدد الاحتكارات، للمجموعة الاقتصادية الواحدة، فعلى الرغم من أن القانون مطروح على أجندة الكنيست، منذ سنوات عديدة، فقد تم الانتهاء من تشريعه في غضون أشهر قليلة، ولكن ليس قبل إفراغه من مضمونه الحقيقي، فنذكر مثلاً، أن القانون سيسري فعلياً على وسائل الإعلام المركزية التجارية، ليس قبل العام ٢٠٢٠، إذ أن القانون يقر سريانه على قنوات التلفزة والإذاعات التابعة للسلطة الثانية لليث، المخصصة، في العام ٢٠١٧، بينما العطاءات على الشركات ستكون في العام المقبل ٢٠١٥، ويبقى مفهول العطاءات حتى العام ٢٠٣٠، ولا يمكن تطبيق القانون على ما هو قائم.

وحينما نعلم أن وسائل الإعلام التجارية- شبه الرسمية، يسيطر عليها حيتان المال، فحينها نعرف السبب.

التماسك والائتلاف

نجد هذا الائتلاف الحاكم بإنهاء عامه الأول، في نهاية الدورة الشتوية السابقة، بتماسك غير مسبوq، وجرى في تلك الدورة أقرار سلسلة من القوانين الكبرى التي لوح بها كل واحد من الأحزاب المشاركة، ومنها ما كان مطروحاً منذ سنوات، أي جانب تطبيق السياسة الاقتصادية، وكانت قوانين على المستوى السياسي والصراع، وعلى مستوى أنظمة الانتخابات والعمل البرلماني، بهدف أول: التقليل من وزن العرب البرلماني، ومن ثم السياسي العام.

فقد رأينا قانوناً عملياً تعزز لقانون “الاستفتاء العام” القائم، إذ جرى تحويل قانون “الاستفتاء العام”، الذي أقر في العام ٢٠١٠، إلى قانون “أساس”، وبموجب الأنظمة الإسرائيلية لا يجوز الغاؤه، إلا بأغلبية عددية من ٦١ نائباً، وكل أغلبية دون ذلك لا تحسب، ويقضي قانون “الاستفتاء العام”، بأن أي اتفاق لحل الصراع تتوصل له الحكومة الإسرائيلية ويتضمن انسحاباً من مناطق تقع تحت ما يسمى بـ “السيادة الإسرائيلية”، سيحتاج إلى أغلبية عددية في الكنيست من ٨٠ نائباً، وفي حال لم تتحقق هذه الأغلبية ولو بنائب واحد، فسيتم التوجه إلى “الاستفتاء العام”، وفي ظروف الشارح الإسرائيلي الحالية، وللمستقبل المنظور، فإن ضمان أغلبية كهذه في البرلمان أو في الشارع شبه معدومة.

ويتعلق هذا القانون أساساً بمنطقة مدينة القدس الكبرى وما تم ضمّه من مناطق لها، ومرمفات الجولان السورية المحتلة، بعد أن كان الاحتلال قد فرض على هاتين المنطقتين “القانون الإسرائيلي” في الماضي، كما سيسري القانون على أي مناطق ستكون ضمن اتفاق “تبادل أراضي”.

كما أقر الكنيست بالقراءة النهائية رفع نسبة الحسم في الانتخابات البرلمانية من ٢٪ إلى ٣٫٢٥٪، وبسوية معه قانون ما يسمى “استقرار الحكم”، وقد فضل اليمين

كتب برهوم جرابيسي:

سجل بنيامين نتنياهو بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٣، “رقماً قياسياً”، إن جاز التعبير، في عمر الولاية البرلمانية الإسرائيلية، منذ العام ١٩٩٦، إذ استمرت الولاية قبل الأخيرة لفترة ٤٨ شهراً، رغم أنها انتهت بانتخابات مبكرة، ولكنها جاءت بعد معدل دورات، بالكاد وصل إلى ٣٣ شهراً، ولكن في المقابل، فإن الدورة المنتهية، سجلت هي أيضاً “ذروة” في قصر عمر الولاية البرلمانية، منذ العام ١٩٦١، إذ استمرت ٢٦ شهراً.

إلا أن القضية ليست حسابات عددية، ولا نزوات شخصية، بل حالة صدام، جاء أسرع بكثير مما كان متوقفاً، بين ممثلي الذراعين الممسكين بهذه الحكومة، حيتان المال المعنيتين بتطبيق سياسة اقتصادية شرسة، وبين التيار اليميني الأشد تطرفاً، الذي تناغم مع حيتان المال بمطابهم، ولكنه ذهب بعيداً في شراسته، لسن أكثر ما يمكن من القوانين المتطرفة، سياسياً وحتى اجتماعياً، وقانون “القومية” كان الحلبة الأبرز لحالة الصدام هذه، وفيها تفجرت صراعات كانت ما تزال هامة في المجتمع اليهودي الإسرائيلي.

العناوين والحقيقة الأعمق

كثرت العناوين الرئيسية، التي تصدرت الصحف الإسرائيلية المركزية، أو النشرات والبرامج الاخبارية، التي أخذت الأزمة إلى الجانب الشخصي، كعادة معظم التحليلات الإسرائيلية، فثارة نتنياهو يسعى إلى اغتنام فرصة “وضع الجيد” في استطلاعات الرأي، وثارة أنه قلق من القانون الذي أقره نهائياً كان سيحظر استمرار توزيع صحيفة “يسرائيل هيوم” المجانية، الممولة بالمطوق لشخصه، ومن ثم ليمين، ويمولها صديقه الشخصي شدون ادسون.

وقليل من تلك العناوين اتجه نحو تحليلات سياسية، ولكنه بقي مصك بالجانب الشخصي، مثل أن نتنياهو اعتبر أن سن قانون “إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي في العالم”، سيضعه في خانة “عطاء إسرائيل”، وأن تركيبة الحكومة الحالية، كانت ستمنع الأقرار الكلي لهذا القانون بالصيغة التي يريدها اليمين المتشدد بقيادته.

لكن بإمكان القول إن الأسباب الحقيقية لسرعة انهيار هذه الحكومة، ما نفض كل التوقعات السابقة، كانت غائبة عن تلك “العناوين الرئيسية”، ولكن مؤشرات كانت ظاهرة في خطابات الساسة، مباشرة أو بشكل غير مباشر، وهوان هذه الحكومة شكلت حالة التلاقي الأبرز والأشد، لحيتان المال، كبار الراسماليين، المسيطرين على الاقتصاد، المعنيين بسياسة اقتصادية تخدم مصالحهم أولاً، مع اليمين الأشد تطرفاً بقيادة بنيامين نتنياهو، الذي هو “الشخص الأقوى” لجمهورية، لأنه لم يعطه القوة الكافية، ليطبق برامجه على الأرض رغم سياسته الاقتصادية التي واصلت توسيع الفجوات الاجتماعية، وإسرائيل من أكثر الدول اتساعاً لهذه الفجوات، وفق تقارير دولية ومحلية، ورغم سياسته وموقفه من القضية الفلسطينية وحل الصراع، فهو واصل اتباع سياسة الجمود في المفاوضات، وتطبيق الخطم المخططات الاستيطانية المتسارعة.

ولأن نتنياهو لم يستطع تحقيق الأغلبية بمفرده، بطبيعة الحال، فإنه في الانتخابات السابقة، كانون الثاني ٢٠١٣، التقى مع الراسين الآخرين للمثلث الذي يتوق له، ليقف على رأسه، وينطبق على السياسة الاقتصادية التي يريدها: يائير ليبيد، الذي أنشأ وقاد حزب “يوجد مستقبل”، ونفتالي بينيت، الذي كان الشخص المركزي في توحيد أحزاب المستوطنين الأشد تطرفاً، وقاد اللائحة المشتركة تحت اسم “البيت اليهودي”.

فياكير ليبيد خاض تلك الانتخابات رابكاً على موجة الاحتجاجات الشعبية على غلاء المعيشة، التي اندلعت في إسرائيل لبضعة أسابيع قليلة، وعبرت أساساً عن مصالح ومطالب الشريحة العليا، من ضمن الطبقة الوسطى، فرفع سلسلة من الشعارات الاقتصادية الاجتماعية، التي ساهمت في أن يحقق قوة برلمانية لم تقراها أي من الاستطلاعات الرأي، التي سبقت الانتخابات، وحصل على ١٩ مقعداً من أصل ١٢٠ مقعداً، وهو العدد الأكبر لحزب من هذا النوع، في تاريخ الانتخابات البرلمانية، إذ أن من قبله كانت حالتان، في العام ١٩٧٧ حينما حصلت لائحة “داش” على ١٥ مقعداً، وانهارت في الانتخابات التالية ١٩٨١، والثانية في العام ٢٠٠٣، حينما حصلت لائحة “شينووي” برئاسة والد يائير، يوسف (طومي) ليبيد، على ١٥ مقعداً هي الأخرى، وانهارت كلياً في الانتخابات التالية في العام ٢٠٠٦، مع فاروق واحد، وهو أن “شينووي” كانت قد حصلت في انتخابات ١٩٩٩ على ٦ مقاعد.

وقرأنا لاحقاً أن ليبيد خاض الانتخابات بعد أن حصل على ضمانات مالية، ساعدته في الحصول على اعتمادات مالية من البنوك، من ٧٨ ثكراً، بمستويات فراء متفاوتة، وكل واحد منهم قدم ضمانات بقيمة ٢٧ ألف دولار، ولكن كما جرت العادة، فإن المساهمات المالية الحقيقية، من كبار رأس المال، لا تظهر على الملأ ولا تسجل في السجلات الرسمية، فهي مساهمات تظهر وكأنها ليست مباشرة، أو ذات علاقة

تغطية خاصة: نحو انتخابات إسرائيلية مبكرة أخرى



من المقرر أن تجري الانتخابات العامة الإسرائيلية يوم ١٧ آذار ٢٠١٥، بعد قرابة عامين فقط على تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة. وأقال نتنياهو، الثلاثاء الماضي، وزير المالية ورئيس حزب “يش عتيد” (يوجد مستقبلي، يائير لبيد، ووزيرة العدل ورئيسة حزب “هنتوعا” (الحركة)، تسيبي ليفني، وفي أعقاب ذلك أعلن وزراء “يش عتيد” الأربعة، ياغيل غيرمان ويعقوب بيرى وشاي بيرون ومئير كوهين، استقالتهم من الحكومة، وبذلك منع نتنياهو من لبيد وليفني خوض المعركة الانتخابية من وزارتهما، تحسبا من تقديم استقالات في خضم المعركة الانتخابية وجني ثمار سياسية من ذلك، بحسب مقربين من رئيس الحكومة.

وعزا نتنياهو أسباب تفكيك حكومته وإقالة لبيد وليفني إلى أن الأخيرين تأمرا عليه، وأنهما حاولتا تنفيذ انقلاب ضده وإسقاطه، وقال في مؤتمر صحافي إنه “لا يمكن قيادة الدولة في الوضع الراهن، وقررت حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات في أقرب وقت ممكن، ويجب إجراء انتخابات بسرعة”. وأضاف أن “الحكومة الحالية فرضت علي في أعقاب الانتخابات، لأن حزب الليكود لم يحصل على عدد كاف من النواب، وسادت احتكاكات لا حاجة لها منذ اللحظة الأولى”، وهاجم ليفني لأنها التقت مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن)، قائلا إنها “آخر شخص يمكن أن تقدم لأحد ما المواضع حول تحمل المسؤولية، وفي شهر أيار هذا العام التقت مع أبو مازن، بخلاف كامل لقرار الكابينيت (الحكومة الأمنية المصغرة) بعدم عقد لقاءات في حينه، وخالفا لتعليماتي الواضحة بعدم عقد اللقاء، وبعد ذلك قالت فيما لا تزال تتولى منصب وزيرة العدل: ‘مقاطعة نتنياهو لأبو مازن هي غباء’.”

وتابع أن لبيد وليفني “انضما في الأسابيع الأخيرة إلى محاولات تصدق لإغراء الكتل الحريدية من أجل الإطاحة برئيس الحكومة فيما لا يزالان يجلسان في الحكومة، ووزير المالية، الذي فشل في إدارة الاقتصاد، انضم في الطمات إلى وزيرة العدل ضد رئيس الحكومة. ويسمون هذا الأمر بكلمة واحدة - انقلاب. وهكذا لا يمكن إدارة حكومة”.

ونفى نتنياهو إنباء ترددت مؤخرا حول عقد صفقة مع الكتل الحريدية، وقال “ليس لدي أي اتفاق مع الحريديم، ولم أحك معهم أي اتفاق. ولم أبرم معهم أية صفقة، ومن يتهمني بذلك هو الذي حاك”.

من جانبه، هاتف لبيد، بعد إقالته، رئيس حزب العمل، إسحاق هرتسوغ، وأبلغه بأنه يؤيد بقاء الأخير في منصبه كرئيس للمعارضة، رغم أن حزب “يش عتيد” أصبح الآن أكبر حزب في المعارضة، ويأتي ذلك على ضوء تقديرات بأن كتل المعارضة تعارض تعيينه رئيسا لها.. وأفادت صحيفة “هآرتس” بأن حزب العمل يرفض خوض الانتخابات المقبلة تحالفا مع “يش عتيد”.

وقد لبيد، مؤخرا صحافيا في تل أبيب، هاجم خلاله نتنياهو، واصفا إياه بأنه “منعزل عن الواقع”، وقال، في رده على تصريحات نتنياهو ضده، “سيدي رئيس الحكومة، وقتت أمام أمة بأكلها وأعلنت أنك تجر دولة إسرائيل إلى انتخابات لا حاجة لها أبدا، ولا أحد غيرك يريدھا. لماذا؟ لأنك منعزل عن الواقع”.

وأضاف لبيد مخاطبا نتنياهو “ليست لديك أدنى فكرة عما يفعله هذا بمواطني إسرائيل، لأنك تعيش في أكفاريوم (حوض سمك) خاص بك ولم تعد تعرفهم منذ فترة ولا تعرف ماذا يرزعهم. لقد أعلنت للجمهور الإسرائيلي أنك تفضل شل الاقتصاد الإسرائيلي، وأنك تفرض على الاقتصاد إنفقات بالمليارات، وأنك تمنع الميزانية الأكثر اجتماعية التي قدمت هنا منذ سنين عن المواطنين، وأنك تسلب الاحتمال الوحيد بأن تكون لعشرات آلاف الأزواج الشابة شقق خاصة بهم. لماذا؟ لأنك منعزل عن الواقع”.

واتهم لبيد نتنياهو بأنه فضل مصالح شخصية على تنفيذ إصلاحات في جهازَي التعليم والصحة، وهما جهازان كانا تحت مسؤولية وزيرين من حزب “يش عتيد”.

ونفى على اتهام نتنياهو له ولوزيرة العدل المقالة، تسيبي ليفني، بالسعي إلى الانقلاب عليه من خلال محاولة تشكيل ائتلاف بديل يضم الأحزاب الحريدية.

واتهم لبيد نتنياهو بأنه ألحق ضررا خطيرا بالهلف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، وضررا بالغا بالعلاقات مع البيت الأبيض، مشيرا بذلك إلى الأزمة العميقة في العلاقات بين نتنياهو والرئيس الأميركي باراك أوباما. وتطرق لبيد إلى أداء نتنياهو خلال العدوان على قطاع غزة، الصيف الماضي، وقال “لقد تجاوزت جولة قتال في غزة فيما فقدت حكومتك الأمنية المصغرة الثقة بقدرتك على إدراتها، وعندها دُعرت من الاستطلاعات وهربت من خطوة سياسية وتنازلت عن نزع سلاح غزة”.

ولم يستبعد لبيد إمكانية تشكيل كتلة من أحزاب الوسط – اليسار في

الانتخابات القريبة، علما أن استطلاعات الرأي تشير إلى انهيار شعبية حزبه، وقال إن “نتنياهو لن يشكل الحكومة المقبلة. لقد ارتكب خطأ والثمن الذي سيدفعه على هذا الخطأ هو أنه لن يكون رئيس حكومة بعد الآن”.

استفتاء شعبي حول استمرار ولاية نتنياهو

يأمل نتنياهو بأن يتمكن بعد الانتخابات من تشكيل حكومة جديدة هي الرابعة برئاسته، واعتبر محللو أن هذه الانتخابات ستدور حول قضايا جوهرية وستشكل استفتاء شعبيا حول سياسته واستمرار توليه الحكم. وكتب المحلل حاييم شاين، في صحيفة “يسرائيل هيوم” (إسرائيل اليوم) المقربة من نتنياهو، أنه «حان الوقت بعد قرابة سبعين عاما من الاستقلال أن يحسم مواطنو الدولة في المسائل الجوهرية حيال رؤية وطريق ومستقبل الدولة، وكان يتم إقصاء النقاش الجوهري من أمام قضايا هامشية في جميع المعارك الانتخابية حتى الآن. والنقاش الحقيقي هو بين اليمين واليسار، وجميع أولئك الذين في الوسط هم بمثابة مسافرين في سيارة عالقة عند مفترق ويرفضون اتخاذ قرار بشأن مواصلة الرحلة».

وفيما تعهد نتنياهو خوض الانتخابات المقبلة تحت شعار «يهودية الدولة، والتعنث في قضايا حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والتخويف من إيران وبرنامجها النووي، اعتبر شاين أنه «في الانتخابات القريبة سيقر مواطنو إسرائيل ما إذا كانت دولتهم هي دولة قومية للشعب اليهودي أم أنها دولة أخرى مثل باقي الدول، وما إذا كانت القدس ستبقى موحدة تحت سيادة إسرائيل أم ستكون عاصمة دولة فلسطينية، فرعا للخلافة الإسلامية المتعاطفة، وما إذا وصلت الصهيونية إلى نهاية طريقها وفقا لحلم اليسار، أم أنه ينبغي الاستمرار في بناء أرض إسرائيل بروح حلم اليمين، ومواجهة أسعار السكن وغياء المعيشة يمكن تنفيذها بقرارات حكومية غير معقدة، إذا وجدت المسؤولية المشتركة لدى جميع الوزراء».

ورأى هذا المحلل أن استطلاعات الرأي تدل على أن كتلة أحزاب اليمين ستستمر في قيادة إسرائيل، وأن «غلبية مواطني إسرائيل مرتبطة بالتقاليد اليهودية وتراث الأباء، وتحب الوطن ومستعدة للتضحية في الدفاع عنه، وإمكان حكومة قادرة على الحكم فقط أن تواجه قضايا أمنية واجتماعية وتعمل لصالح المواطنين من جميع الأوساط».

من جانبه رأى رئيس تحرير «هآرتس»، ألوف بن، أن «الانتخابات القريبة ستكون استفتاء شعبيا حول استمرار حكم بنيامين نتنياهو، وستكون في مركزها مسألة واحدة، هل يريدھ الجمهور الإسرائيلي لولاية رابعة، أم أنه يفضل الانفصال عنه وإرساله إلى بيته في قيسارية، بعد عشرين عاما كان خلالها الشخصية الأبرز في السياسة الإسرائيلية».

وأشار بن إلى أن هناك نتيجتين محتملتين للانتخابات: النتيجة الأولى والتي تبدو معقولة أكثر هي تشكيل حكومة يمين – حريديم، إضافة إلى دعم من حزب وسطي أو اثنين، مثل الحزب الذي شكله المنشق عن حزب الليكود، موشيه كحلون، وربما حزب “يش عتيد” ضعيف، الذي تدل الاستطلاعات على

تراجع كبير في شعبيته.

وأضاف بن أن حكومة كهذه “ستتمسك بسلام الأولويات التقليدي لليمين: زيادة ميزانية الأمن وزيادة قوة المستوطنين والحريديم، وستستغل ضعف إدارة (الرئيس الأميركي باراك) أوباما، في الطريق نحو نهاية طريقھا، من أجل تحمل مخاطر سياسية وتعميق ضم المناطق (المحتلة)، وخلال ذلك قمع المجتمع العربي داخل الخط الأخضر”.

والنتيجة الثانية المحتملة وفقا لبن، هي تشكيل حكومة وسط – يسار برئاسة إسحاق هرتسوغ، رئيس حزب العمل، مع دعم من الكتل الحريدية وكتلة أو اثنتين من اليمين “ليبرمان أو الليكود”، ورغم أن سيناريو كهذا يكاد يكون غير وارد، إلا أن المحلل أكد أن “حكومة كهذه لن تتمكن من التوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين ستكون مرتبطة بانسحاب من مناطق (في الضفة الغربية) وإخلاء مستوطنين، بسبب تعلقھا بتأييد نواب من اليمين”.

وجل ما يمكن أن تتعله حكومة كهذه هو “أن تعكس اعتدالا سياسسي وتحسين علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة وأوروبا، وتوجيه الانتباه والموارد للاحتياجات الداخلية والعمل على تهدئة المواجهة الداخلية بين اليهود والعرب، وخلال ذلك تخزين مشاريع قوانين عنصرية مثل “قانون القومية”». وأشار بن إلى احتمال ثالث، لكنه مستبعد برأيه، هو أن يصبح رئيس حزب “البيت اليهودي” اليميني المتطرف، نفتالي بينيت، زعيما لكتلة اليمين بدلا من نتنياهو، أو أن يحقق كحلون انتصارا جارفا.. “لكن نتائج كهذه لن تغير من سياسة الحكومة المقبلة، ففي أي سيناريو محتمل سيكون لدى اليمين فيتو فعلي ضد اتفاقيات سلام وإخلاء مستوطنين”.

تحليلات: ما كان هو ما سيكون وربما أسوأ!

اليمين يسيطر على الساحة الإسرائيلية والوسط - اليسار في تراجع!



يائير لبيد مع ليفني بعد إقالتها.

(رويتزر)

أحزاب الوسط – اليسار، خاصة وأنه لن يتم إشراك الأحزاب العربية في أي ائتلاف محتمل.

وجاءت نتائج الاستطلاعات التي نشرتها القناتان التلفزيونيتان الثانية والعاشره وموقع «واللا» الالكتروني، وحتى الاستطلاع الذي نشرته «هآرتس» في مطلع الأسبوع الماضي، متقاربة إلى حد بعيد.

وأظهرت هذه الاستطلاعات أن حزب الليكود سيحصل على ما بين ٢٢ – ٢٤ مقعدا في الكنيست، وسيحصل حزب «يسرائيل بيتينو» (إسرائيل بيتنا) على ما بين ١١ – ١٢ مقعدا، وحزب «البيت اليهودي» على ما بين ١٦ – ١٧ مقعدا. ويعني ذلك أن كتلة أحزاب اليمين واليمين المتطرف ستحصل في دورة الكنيست المقبلة على ما بين ٤٩ إلى ٥٣ مقعدا.

ويضاف إلى هذه الكتلة الحزب الجديد الذي أعلن الوزير السابق، موشيه كحلون، عن عزمه تشكيله، وتمتعه الاستطلاعات ما بين ١٠ إلى ١٢ مقعدا في الكنيست، ويعتبر كحلون شريكا طبيعيا في حكومة يمينية برئاسة نتنياهو، أي أن بإمكان نتنياهو أن يبدأ بتشكيل حكومة من ائتلاف يستند إلى ما بين ٥٩ إلى ٦٥ نائبا.

إلى جانب ذلك، فإن الأحزاب الحريدية تعتبر «الشريك الطبيعي» لحكومة اليمين، علما أنها منعت من الانضمام إلى الحكومة المنتهية ولايتها بسبب «فيتو» وضعه لبيد وبينيت وتراجع الأخير عنه لاحقا. وفقا للاستطلاعات فإن حزب شلاس سيحصل على ما بين ٦ إلى ٩ مقاعد وكتلة «يهوديت هتورا»، ستحصل على ٨ مقاعد بحسب جميع الاستطلاعات، وهذا يعني أن كتلة أحزاب اليمين – الحريديم مؤلفة من ٧٣ إلى ٨٢ نائبا.

وفي المقابل، تتوقع الاستطلاعات حصول حزب العمل على ١٢- ١٣ مقعدا في الكنيست، وحزب «يش عتيد» برئاسة لبيد على ٩ – ١١ مقعدا، وحزب ميرتس على ٥ – ٧ مقاعد، وحزب «هنتوعا» برئاسة ليفني على ٤ – ٥ مقاعد، أي أن كتلة أحزاب الوسط – اليسار ستحصل على ما بين ٣٠ إلى ٣٦ مقعدا.

وتتوقع الاستطلاعات حصول الأحزاب العربية على مجتمعة على ١١ مقعدا، ويشار إلى أن هذه الأحزاب ستكون مضطرة إلى التحالف فيما بينها بسبب رفع نسبة الحسم إلى ٣,٢٥٪، وإلا فإن هناك خطرا بحدوث تراجع كبير في تمثيلھا للكنيست.

وعلى الرغم من بروز تراجع كبير في شعبية نتنياهو في الاستطلاعات، إلا أن جميعھا أظهر أنه لا يزال يحصل على أعلى نسبة كأكثر شخصية سياسية مناسبة لتشكيل الحكومة المقبلة، فقد قال ٣١٪، في آخر استطلاع نشره موقع «واللا»، أن نتنياهو الأنسب لرئاسة الحكومة بينما قال ١٢٫٩٪ إن رئيس حزب العمل هرتسوغ هو الأنسب، واعتبر ٢٠٫٩٪ أن بينيت أو كحلون هما الأنسب. وبحسب تحليلات إسرائيلية تعني نتائج الاستطلاعات حتى الآن، أن لا شيء سيتغير على صورة الحكم في إسرائيل، بل ربما ستصبح هذه الصورة أسوأ في ظل حكومة يمين – حريديم مقبلة، وأن لا أمل بتاتا في وصول كتلة أحزاب «معتدلة» إلى الحكم في المستقبل المنظور بعد تراجع قوة الوسط- اليسار مرة أخرى، وبالتالي تنبئ صورة الوضع عموما أن ما كان هو ما سيكون، وربما أسوأ.

واعتبر بن أنه “من شأن تصويت مكثف للناخبين العرب، الذي سيزيد تمثيلھم في الكنيست بشكل كبير، واستعداد أحزاب اليسار والوسط لإشراكھم في الائتلاف، أن يضمن وجود أغلبية برلمانية تؤيد تسويات سياسية، لكن لا يوجد احتمال بأن تشكل حكومة كهذه في الأجواء العامة الحالية في إسرائيل، فقد نجح اليمين في وصم النواب العرب كخائنين، وأحزاب اليسار اليهودية تردت عن أي تعاون معها”.

ورأى بن أن “نتنياهو سقط واضطر إلى التوجه إلى انتخابات لأنه فقد سيطرته على المؤسسة السياسية والجيش، ولأن الهدوء الأمني الذي تمتعت به إسرائيل طوال عدة سنوات تم اختراقه دون رجعة” في أعقاب

العدوان الأخير على قطاع غزة واندلاع المواجهات في القدس الشرقية.

وفقا لبن فإن نتنياهو فقد آخر شريك ومستشار له، وهو وزير الدفاع السابق إيهود باراك، وبذلك “أصبح وحيدا في القيادة، من دون سياسيين مقربين ومستشارين لهم ونھم... ولا يمكن العمل هكذا، وبفقدانھم بقي نتنياهو ضعيفا، ومنح خصومه فرصة لطرده من الحكم، وليس مؤكدا أنه سينجح في إنقاذ نفسه في الانتخابات”.

«الحكومة المقبلة: وقائع فشل معن!»

السؤال المركزي، بالنسبة للإسرائيليين، هو ما الذي يمكن أن ينتج عن الانتخابات القريبة، ومن شأنه أن يغير الوضع السياسي في إسرائيل ويمنح رئيس حكومتھا القدرة على الحكم؟.

في هذا السياق، كتب كبير المعلقين في صحيفة «يديעות أchronوت»، ناحوم برنياع، أنه «إذا كان نتنياهو يدعي أنه ليس قادرا على السيطرة على الحكومة من دون كتلة ليكود كبيرة، فكيف سيقدوم الحكومة المقبلة؟ إذ أن جميع الاستطلاعات، وبضمنھا تلك الموسوعة على طاولته (وغير المعلنة)، تعطي الليكود قرابة عشرين نائبا، ليس أكثر، ومن وجهة نظر نتنياهو، فإن الحكومة المقبلة برئاسته هي قصة فشل معن».

ويشار إلى أن الليكود هاجم لبيد، في أعقاب الإعلان عن تقديم الانتخاب، بأنه كان وزير مالية فاشلا على خلفية خلافات بين لبيد ونتنياهو حول ميزانية العام المقبل. لكن المحلل الاقتصادي في «يديעות أchronوت»، سيفر بلوتسسكر، رأى أن «الخلافات الاقتصادية حول الميزانية بين رئيس الحكومة ووزير المالية كانت مختلفة وهامشية وبغالبينھا سخيفة».

وأردف بلوتسسكر مؤكدا أنه «لا توجد خلافات أيديولوجية حول الصورة المستقبلية للاقتصاد الإسرائيلي... من هنا، فإن تفكيك الحكومة والتوجه نحو الانتخابات كانا نتيجة قرار واحد هو رئيس الحكومة نتنياهو، أي عائلة نتنياهو وأصدقائھ المقربون في البلاد وخارجھا».

استطلاعات الرأي العام

دلت استطلاعات الرأي العام التي تم إجراؤها ونشرھا بعد الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات العامة، على أن كتلة أحزاب اليمين أكبر من كتلة

الانتخابات البرلمانية في إسرائيل- خلفية عامة

لجنة الانتخابات المركزية، برئاسة قاض من المحكمة العليا وعضوية ممثلين عن الأحزاب ممن يشغلون مقاعد في الكنيست، هي المسؤولة عن إجراء الانتخابات، والإشراف عليها، وتشرف لجان انتخابات إقليمية على أداء لجان الاقتراع المحلية، التي تضم ممثلين عن ثلاثة أحزاب أو أكثر في الكنيست المتصمر، ويحق لكل من بلغ السادسة عشرة من عمره أو تجاوزها أن يخدم في لجنة اقتراع. وطبقا لقانون أساس الكنيست يحق للجنة الانتخابات المركزية أن تحرم قائمة مرشحين من المشاركة في الانتخابات إذا كانت أهداف تلك القائمة أو أفعالھا تتضمر، وبالتصريح أو بالتلميح، أحد الأمور التالية:

- إنكار وجود دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي.
- إنكار الصيغة الديمقراطية للدولة.
- التحريض على العنصرية.

يوم الانتخابات

يحق لكل المواطنين ممن بلغوا سن الثامنة عشرة أو تجاوزها يوم الانتخابات أن يقتصروا، ويكون يوم الانتخاب يوم عطلة لتمكين الجميع من المشاركة في العملية الانتخابية، ويُدلي الجنود في الخدمة الفعلية بأصواتهم في مراكز اقتراع في وحداتهم، وقد اتخذت أيضا ترتيبات خاصة لكي يدلي السجناء بأصواتهم وكذلك المواطنون الخاضعون للعلاج الطبي في المستشفيات.

لا ينص القانون الإسرائيلي على الاقتراع غيايبا، ويتم التصويت فقط على أرض إسرائيلية. والاستثناءات الوحيدة هي المواطنون الإسرائيليون العاملون على سفن إسرائيلية وفي السفارات والقنصليات الإسرائيلية في الخارج.

نشر نتائج الانتخابات

تُنشر نتائج الانتخابات في المجلة الرسمية بعد ثمانية أيام من الانتخابات، وتُعد الجلسة الأولى للكنيست الجديد بعد ذلك بأسبوعين تقريبا ويفتتح الجلسة رئيس الدولة الذي يكلف أكبر أعضاء الكنيست سنا بتولي رئاسة الكنيست، ويعلن أعضاء الكنيست ولاعھم كما يتم انتخاب رئيس الكنيست ونوابه.

تشكيل الحكومة

الحكومة (مجلس الوزراء) هي السلطة التنفيذية للدولة المكلفة بإدارة الشؤون

^[1] شريطة ألا يكون له سجل جنائي، ولا يشغل منصبا رسميا (رئيس الدولة، مراقب

بنك إسرائيل: قيمة الرواتب جامدة منذ ١٣ عاما وثمار النمو لم تصل إلى كل الأجيرين!

البنك يشير إلى الارتفاع السريع في قيمة الرواتب في سنوات التسعين وجمودها تقريبا منذ العام ٢٠٠١ أساس ارتفاع الرواتب الصافية ناجم عن تخفيض ضريبة الدخل *البطالة في تشرين الأول تراجعت إلى ٥,٧% *اتفاق على رفع الحد الأدنى من الأجر بنسبة أكثر من ١٦% خلال عامين ونصف العام*



وكان الحد الأدنى من الأجر قد شهد تجميدا على مدى نحو ست سنوات، حينما كان سعره بموجب سعر الصرف اليوم الف دولار (في حينه ٨٨٠ دولار)، إلى أن بادرت حكومة إيهود أولمرت، بمبادرة من كان وزيراً للدفاع ورئيساً لحزب العمل، عمير بيرتس، في العام ٢٠٠٦، لرفع الحد الأدنى من الأجر على مرحلتين، كانت أخرهما العام ٢٠٠٨، وارتفع إلى المستوى الذي هو عليه الآن.

تراجع مؤقت للبطالة

وفي سياق متصل لسوق العمل الإسرائيلية أعلن مكتب الإحصاء المركزي أن البطالة سجلت تراجعا ملحوظا في شهر تشرين الأول الماضي، من ٦,٣% إلى ٥,٧%، وارتفعت نسبة المنخرطين في العمل، من ابناء ١٥ عاما وما فوق، من ٦,١% إلى ٦,٣% في أيلول إلى ٦,٣% في تشرين الأول، وكانت نسبة المنخرطين في العمل بين الرجال ٦,٥%، وبين النساء ٥,٥%.

أما نسبة المنخرطين في سوق العمل في الشريحة العمرية من ٢٥ عاما إلى ٦٥ عاما، فقد بلغت ٧,٥% في شهر تشرين الأول، مقابل ٧,٥% في الشهر الذي سبقه أيلول، وكانت نسبة الذين عملوا في وظائف كاملة ٧,٨% من اجمالي العاملين، مقابل ٧,٧% في أيلول.

ويقول المدير الاقتصادي البروفسور عيران يايشيف لصحيفة "ذي ماركر" إن إحصائية مكتب الإحصاء مفاجئة، وقد يكون هناك خطأ ما في الحساب، إذ أن هذه النسبة لا تتلاءم مع معطيات الاقتصاد السلبية في الأشهر الأخيرة، فيما دعت الخبيرة الاقتصادية دهنه نيتسان، المسؤولة في اتحاد الصناعيين، إلى الانتظار بضعة أشهر لمعرفة حقيقة هذا التراجع ومدى جديته وثباته أم أنه أمر عابر.

العام الماضي بلغ ١٨٤٤ دولارا، ومتوسط أجور العرب بلغ ١٤٣٢ دولارا، ما يعني نحو ٧٧% من أجور اليهود. لكن إذا جرى تصنيف الرواتب على مستوى الرجال والنساء، فنرى أنه في حين أن معدل الأجور غير الصافية للرجال اليهود ٣٠٨٢ دولارا، فإن معدل الرواتب غير الصافية لدى الرجال العرب بلغ ١٧٠٧ دولارات، بفارق نحو ٤٥%، وتتقلص هذه النسبة بما بين ٧% إلى ١٠% حينما يجري الحديث عن الراتب الصافي، كذلك فإن الفجوة بين النساء اليهوديات والعربيات، على مستوى معدل الأجور غير الصافية، بلغت ٣١%، ويبلغ لدى النساء اليهوديات ما يقارب ١٩٩٩ دولارا، مقابل ١٣٧٩ دولارا للنساء العربيات.

اتفاق الحد الأدنى من الأجر

وأعلن اتحاد النقابات العامة "المستدروت" مع أرباب الصناعة وزارة المالية عن التوصل إلى اتفاق يقضي برفع تدريجي للحد الأدنى من الأجر بنسبة ١٦,٢٥% على ثلاث مراحل تمتد على فترة عامين ونصف العام، ليرتفع من ٤٣٠٠ شيكل اليوم إلى ٥ آلاف، أي من ١٠٨٠ دولارا، إلى ١٣٦٥ دولار، وفق سعر الصرف الأخير (٣,٩٥ شيكل للدولار)، تكون الدفعة الأولى مطلع العام المقبل ٢٠١٥، والثانية مطلع العام التالي ٢٠١٦، والثالثة والأخيرة في منتصف العام ٢٠١٧.

وكانت وزارة المالية واتحاد النقابات العامة "المستدروت" واتحاد الصناعيين قد شرعوا في مفاوضات مكثفة للتوصل إلى اتفاق حول الحد الأدنى من الأجر ورفعها في الفترة المقبلة، بعد أن صدرت عدة دعوات لرفع الحد الأدنى من الرواتب، المجد منذ ما يزيد عن ستة أعوام، وتهديد النقابات بالإضراب العام، ما لم يتم التوصل إلى اتفاق حول رفع الحد الأدنى.

أو مهني ملائمين، ومن دون أدوات للتأهيل، فإنهم يحصلون على رواتب منخفضة، ما يعني أننا أمام تحسن في عدد العاملين، ولكنهم يتقاضون رواتب قيمتها أقل".

وكان تقرير لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي صدر في الأسابيع الأخيرة، قد أظهر أن الفجوات في الرواتب، خاصة بين العرب واليهود، بقيت على حالها، كما بينت معطيات العام الماضي ٢٠١٣، وبحسب تقرير المكتب، فإن متوسط الأجور الفعلي وصل في العام الماضي إلى ٦٥٧٨ شيكلا، وهو ما يعادل ١٧٤٠ دولارا، وفق سعر الصرف الحالي، وهو يشكل ٧٠% من معدل الأجور الرسمي، والفرق بين متوسط الأجور الفعلي والمعدل الرسمي، هو أن المعدل الرسمي يحتسب جميع الأجور ويقسمها على عدد العاملين في السوق، بينما المتوسط الفعلي يتعامل مع الأجور المتبعة بحسب عدد العاملين، فمثلا معروف أن ٧٥% من الأجيرين في إسرائيل يتقاضون من معدل الأجور الرسمي وما دون، بينما نحو ٥٨% من العاملين يحصلون على ٧% من معدل الأجور الرسمي وما دون، وأكثر من ٢٥% من الأجيرين يتقاضون الحد الأدنى من الأجر وما دون.

ويبين التقرير، أن عدد العاملين في العام الماضي بلغ ٣,٩٤ مليون عامل، ومعدل الأعمار بينهم ٣٩ عام، ومعدل سنوات تعليمهم ١٤ عاما، ونسبة الذكور على إجمالي العاملين ٥١,٩% مقابل ٤٨,١% نساء، وكان متوسط الأجور للرجال في العام الماضي ٢٠٢٥ دولارا، مقابل متوسط أجور للنساء ١٤٨٥ دولارا، ما يعني ٧٣% من متوسط أجور الرجال.

وكما هي حال عشرات السنين، فقد بين التقرير الفجوة الكبيرة بين رواتب اليهود والعرب، فمثلا معدل أجر مهني أكاديمي عربي لا يصل إلى ثلث معدل أجر يهودي بنفس المستوى المهني، فمتوسط أجور اليهود في

أكد بحث جديد لبنك إسرائيل المركزي أن قيمة الرواتب في إسرائيل تراوح مكانها منذ العام ٢٠٠١، على الرغم من الفجوة التي حدثت في سنوات التسعين، كما لم تستند من ثمار النمو، الذي شهده الاقتصاد الإسرائيلي في سنوات الألفين، في حين جرى اتفاق بين اتحاد النقابات ووزارة المالية وأرباب الصناعة على رفع الحد الأدنى من الأجر، المجد منذ ما يزيد عن ست سنوات، وفي المقابل قال آخر تقرير إن البطالة شهدت تراجعا ملحوظا في شهر تشرين الأول، وبنسبة لم يعرف المحللون والخبراء تفسيرها، لذا اقترحوا الانتظار لفترة إلى حين تتضح الصورة أكثر، إذ أن هذا التراجع في البطالة جاء شاذا، مقارنة بالمعطيات الاقتصادية التي باتت تقلق المؤسسة الإسرائيلية.

ويقول البحث الجديد إن الزيادة الحقيقية في الرواتب منذ العام ٢٠٠١، كانت أساسا في ارتفاع الراتب الصافي، نظرا إلى سياسة تخفيض الضرائب، بينما الرواتب غير الصافية ارتفعت بشكل طفيف، حتى أنها راوتت مكانها من حيث قيمتها، وكلمات أخرى فإن ارتفاع الرواتب (الصافية) جاء "على حساب الخزينة العامة وليس أصحاب العمل"، ويقول البحث إنه بالمجملة انخفضت قيمة الرواتب من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠١٣ بنسبة ٠,٢%، بينما قيمة الرواتب ارتفعت من العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٠ بنسبة ١,٢% سنويا.

ويشير البحث أيضا إلى أن ما ساهم في رفع الرواتب الصافية في السنوات الأخيرة، اتباع أسلوب ما يسمى بـ "الضريبة السلبية"، وهو نمط ينتشر بشكل محدود، وغالبية المستحقين لا تعرف المطالبة بهذه الضريبة "السلبية"، ويقضي الأمر بأن تعيد سلطة ضريبة الدخل أموالا لأصحاب رواتب لا تصل إلى الحد الأدنى المزمع بالضريبة، بموجب عدد أفراد عائلته وحجم راتبه، ويوصي البحث بتوسيع دائرة هذا النمط الضريبي، رغم منتقديه الذين يؤكدون أنه يعني أن الدولة ترفع الرواتب للشرائح الفقيرة بدلا من أصحاب العمل.

كما يشير البحث إلى جانب إيجابي في سياسة الرواتب، وهو أنه حتى العام ٢٠٠٧ كان ٦٠% من العاملين فقط لديهم توفير تقاعدي، ولكن بعد سن القانون المزمع فإن النسبة ارتفعت حاليا إلى ٨٠%.

الأجيرون لم يتمتعوا كلهم من ثمار النمو

ويقول البروفسور ايال كمي، في الجامعة العبرية في القدس "إن ارتفاع الرواتب في سنوات التسعين من القرن الماضي، ثم الجمود في قيمتها في سنوات الألفين، يعني أنه على الرغم من أن معدل الناتج بالنسبة للفرد ارتفع في السنوات الـ ١٥ الأخيرة بنسبة ٢٠%، فإن هذا لم ينعكس على معدل رواتب الأجيرين في إسرائيل، وكلمات أخرى، فإن الأجيرين لم يتمتعوا بثمار النمو الاقتصادي".

ويضيف "إن هذا يعني أن من استفاد من ثمار النمو، هم أصحاب رأس المال وليس الأجيرين، ولهذا فإن الفجوات الاجتماعية أخذت بالتوسع، وهذا ما يجب أن يقلقنا، وما يجب أن نعيرنا أن هذه ظاهرة منتشرة في العالم".

وتابع كيمي قائلا "إننا نلاحظ تدفق بالجمهور ليخبط في سوق العمل، وحقق ارتفاع في نسبة المنخرطين، ولكن حينما يصلون إلى سوق العمل، من دون تأهيل علمي

هبوط حاد في السياحة الأجنبية منذ العدوان على غزة!

*في الربع الأول من هذا العام سجلت السياحة إلى إسرائيل ارتفاعا طفيفا بينما في الربع الثاني ارتفعت بنسبة تزيد عن ٢٢%، لكنها هبطت بشكل حاد

في الربع الثالث جراء العدوان على غزة بنحو ٢٥%، وتقول المؤشرات إن التراجع مستمر في الربع الأخير بفعل إلغاء الحجوزات سابقا والتوتر في القدس المحتلة*

في العام الماضي ٢٠١٣ ارتفعنا بنسبة ٣% مقارنة مع العام ٢٠١٢، إذ بلغ عدد السياح وحدهم ٣ ملايين سائح، بينما بلغ عدد الزائرين (بما يشمل السياح) في العام الماضي ٣,٩ مليون شخص، ما يشكل ارتفاعا محدودا بنسبة نصف المئمة عن العام ٢٠١٢.

وتلعب الأوضاع الأمنية والسياسية دورا أساسيا في وتيرة السياحة إلى إسرائيل، إلا أن السياحة إلى إسرائيل تبقى محدودة لأسباب أخرى، وأبرزها ارتفاع التكلفة، فقد قال تقرير عالمي صدر قبل أسبوعين إن إسرائيل تحل في المرتبة الخامسة من بين ٦٨ دولة متطورة في العالم، من حيث أسعار الإقامة في الفنادق، ومعها في نفس المرتبة ثلاث دول أخرى، هي روسيا ودولة الإمارات العربية والسعودية، وصدر هذا التقرير في أوج نقاش يشغل الساحة الاقتصادية الإسرائيلية حول تكلفة السياحة الخارجية في إسرائيل، وعدم قدرتها على منافسة السياحة المنتشرة في المنطقة، خاصة السياحة الترفيهية.

وتبين أن معدل تكلفة ليلة إقامة واحدة في فنادق إسرائيل تصل إلى ٣٣٤ دولارا، وحلت في المرتبة الأولى إمارة موناكو - ٣٢٨ دولارا، وتليها سلطنة عمان - ٣١٠ دولارا، ولكن في دول فيها مستوى المعيشة أعلى من إسرائيل، وحتى فيها مناطق جذب سياح أكثر، فإن الأسعار أقل تكلفة بكثير، فمثلا في سويسرا ٢٢٨ دولارا، والولايات المتحدة الأميركية ١٩٧ دولارا، وإيطاليا ١٧٧ دولارا، وفرنسا ١٧٠ دولارا، وألمانيا ١٥٠ دولارا، وبريطانيا ١٤٧ دولارا.

نشرته الصحافة الاقتصادية الإسرائيلية إن انخفاض قيمة "الروبل" أمام العملات الأجنبية، وخاصة الدولار، ساهم في تراجع السياحة الروسية إلى إسرائيل، التي شكلت في العام الماضي نحو ٢٠% من إجمالي السياحة إلى إسرائيل.

ويقول التقرير إن التوتر الأمني بين روسيا وأوكرانيا انعكس على الاقتصاد الروسي، وارتفع سعر صرف الدولار من ٤٠ روبلا إلى ٤٧ روبلا، ما أدى إلى انخفاض السياحة إلى الخارج.

وقد ارتفعت السياحة الروسية إلى إسرائيل ابتداء من العام ٢٠٠٨، بعد إلغاء تأشيرة الدخول إلى إسرائيل، فهكذا مثلا، كان عدد السياح الروس إلى إسرائيل في ذلك العام ٣٥٦ ألف سائح، بينما بلغ عددهم في العام الماضي ٢٠١٣ نحو ٦٠٣ آلاف سائح، إلا أنه في الأشهر العشرة الأولى من هذا العام، تراجعت السياحة الروسية إلى إسرائيل بنسبة ٥%، بالمجم، من ٥١٠ ألف سائح في نفس الفترة من العام الماضي، إلى ٤٨٦ ألفا في العام الجاري.

وكانت إسرائيل تشهد على مدى سنين طوال أعداد سياح منخفضة مقارنة مع دول المنطقة، الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط، وقد تخطت إسرائيل لأول مرة حاجز ثلاثة ملايين سائح في العام ٢٠٠٨، ثم تراجعت قليلا في العام ٢٠٠٩، لترتفع من جديد إلى ما فوق ثلاثة ملايين سائح ورائر في السنوات اللاحقة، وفي العام ٢٠١٠ سجلت ذروة جديدة، حينما بلغ إجمالي عدد السياح ٣,٩ مليون نسمة، وكان عدد السياح إلى إسرائيل قد شهد

العام الماضي ٢٠١٣ إلى ٥٥٥ ألف سائح في شهري هذا العام، وحسب توقعات خبراء فإن التراجع مستمر في الشهرين الجاري والماضي، بفعل إلغاء الحجوزات التي تمت في أشهر سابقة، جراء استمرار التوتر الأمني، الذي تبع العدوان على غزة، وكما يبدو فإن الأحداث في القدس المحتلة لعبت خلال الأشهر الأخيرة من هذا العام، لعبت دورا مركزيا في تراجع السياحة، نظرا إلى مركزية القدس في أي برنامج سياحي.

ونقلت صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية عن وكيل سياحة إسرائيل قوله إنه سعم من وكالة سياحة عالمية، في معرض سياحة عقد مؤخرا في العاصمة البريطانية لندن، أنها قالت له إن إسرائيل باتت كالمنطقة السوداء في التسويق السياحي، ومن الصعب إقناع مجموعات سياحية بالتوجه إلى إسرائيل.

وعلى الرغم من ذلك، فإن ارتفاع السياحة في النصف الأول من هذا العام سيساهم في تقليص الضرر الناجم عن التراجع الحاد في النصف الثاني من هذا العام، ولكن التراجع يبقى مؤشرا للسياحة في الأشهر الأولى من العام المقبل، وهذا ما يزيد من القلق في إسرائيل، إذ أن قطاع السياحة الذي يدفع على إسرائيل مليارات الدولارات كسيولة نقدية، يشكل رافدا حيويا في النشاط الاقتصادي العام في إسرائيل.

وإذا لم يكف إسرائيل هذا، فإن أزمات اقتصادية في دول مركزية بالنسبة لقطاعها السياحي، تشكل هي أيضا عاملا في تراجع السياحة، فهكذا مثلا قال تقرير

قال تقرير جديد إن السياحة الأجنبية إلى إسرائيل تلتفت في النصف الثاني من العام الجاري ضربة قاسية، وما تزال متواصلة، بفعل العدوان على غزة، وهو القطاع الاقتصادي الوحيد الذي لم يتعشع بعد منذ ذلك العدوان، في حين قال تقرير آخر إن انهيار سعر صرف الروبل أمام العملات الأجنبية، ساهم هو أيضا في تراجع السياحة الروسية إلى إسرائيل.

ويعد أن كان تقرير سابق أكد أن السياحة في الربع الأول قد سجلت ارتفاعا محدودا، فإن التقرير الجديد يشير إلى أن الربع الثاني سجل ارتفاعا حادا، فهكذا مثلا في شهر أيار سجلت السياحة ارتفاعا بنسبة ٢٢% مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، من ٢٨٦ ألف سائح دخلوا إلى إسرائيل في نفس الشهر من العام الماضي ٢٠١٣، إلى ٣٤٦ ألف سائح في أيار هذا العام، كما بلغت نسبة الارتفاع في شهر حزيران الماضي ٢٣%، مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، من ٢١٤ ألفا في ٢٠١٣، إلى ٢٩٧ ألف سائح في ٢٠١٤.

أما في شهر تموز، فقد انقلب الارتفاع إلى انخفاض حاد، إذ انخفض عدد السياح في ذلك الشهر بنسبة ٢١% تقريبا، من ٢١٦ ألفا في ٢٠١٣ إلى ١٩٤ ألفا في ٢٠١٤، وارتفعت نسبة الانخفاض إلى ٣٢% في شهر آب الماضي، من ٢٤١ ألفا في ٢٠١٣ إلى ١٦٤ ألف سائح في ٢٠١٤.

ورغم أن نسبة تراجع السياحة قد انخفضت في شهري أيلول وتشرين الأول إلى ١٧%، إلا أنها ما تزال نسبة عالية جدا، من ٥٥١ ألف سائح في نفس الشهرين من

موجز اقتصادي

البنوك خارج دائرة "الخسائر الاقتصادية"

تتكاثر التقارير الاقتصادية الإسرائيلية، التي تتحدث عن انعكاسات التباطؤ الاقتصادي على قطاعات اقتصادية واسعة، وتقريبا لا يوجد قطاع اقتصادي واحد خارج دائرة الأضرار، أما البنوك الإسرائيلية فإنها خارج هذه الدائرة، بشكل مؤكد، وأرباحها الصافية في الربع الثالث من العام الجاري، أشهر العدوان على غزة، دلت على ذلك، فقد سجلت أرباحها الصافية ارتفاعا بنسبة ٨,٣%، مقارنة مع الربع الثالث من العام الماضي ٢٠١٣، ولولا تراجع نسبة الفائدة البنكية، لكانت الأرباح ارتفعت إلى أكثر من ٢٠%، وهي نسبة هائلة، مقارنة بالأوضاع الاقتصادية العامة. وتقول تقارير البنوك الخمسة الكبرى في إسرائيل إن انخفاض الفائدة البنكية، بأكثر من ١% خلال عام، ووصولها إلى أدنى مستوى وغير مسبق في إسرائيل، ٠,٢٥%، أدى إلى انخفاض مداخيل البنوك الصافية من الفائدة وحدها، بنسبة إجمالية تتجاوز ٥% بقليل، إلا أن النسب كانت متفاوتة، فالبانك الأكبر "هيوعلام" تراجعت مداخيله من الفائدة بنسبة تتجاوز ٥% بقليل، وبينما البنك الذي يحل رابعا في إسرائيل "مزراحي طفحوت"، بلغ التراجع من الفائدة نسبة ١١%.

أما بالنسبة للأرباح، فإن أربعة بنوك سجلت ارتفاعا متفاوتا، وكان التراجع في حجم الأرباح، في بنك ديسكونت، الثالث من حيث الحجم في إسرائيل، بنسبة ١٥%، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٣، بلغت أرباحه في الربع الثالث من هذا العام ٦١ مليون دولار.

وسجل بنك "هيوعلام" البنك الأكبر ارتفاعا في أرباحه في تلك الفترة بنسبة ١٣,٣%، وبلغ إجمالي أرباحه ١٩٤ مليون دولار، يليه البنك الثاني "ليثومي" الذي ارتفعت أرباحه في الربع الثالث من العام الجاري بنسبة قاربت ٢٠% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، وبلغت ١٦٧ مليون دولار، كما سجل البنكان الأصغر، من بين البنوك الخمسة الكبرى، ارتفاعا "طفيفا" نسبيا بالأرباح، إذ سجل "هينيليثومي" ارتفاعا بنسبة ٤,١%، وسجل لنفسه أرباحا بقيمة ٤٠ مليون دولار، و"مزراحي طفحوت"، ٨٠ مليون دولار، بارتفاع بنسبة ١% عن نفس الفترة من العام الماضي.

ويواجه بنك ليثومي في السنوات الأخيرة تحقيقات تجريها السلطات الأميركية، بتهمته تقديم مساعدة ضمنية لراثةن أميركان للتهرب من سلطة الضرائب الأميركية، وحسب تقديرات فإن القضية قد تكلف البنك دفع غرامات بقيمة ٢,٩ مليار دولار، وكانت هذه القضية بمثابة ضربة أحمر لبنوك إسرائيلية، لمحاكمة المشكوك بهم كمتبري ضرائب في دولهم، على الرغم من أن إسرائيل أبلغت هيئات دولية أنها ستطبق القوانين والأنظمة البنكية العالمية ابتداء من العام ٢٠١٨، وكما يبدو إلى حين انتهاء مفعول قانون يمنح أثرياء العالم من اليهود تسهيلات على نقل أموالهم إلى البنوك الإسرائيلية، واستمرار نشاطهم في العالم، من دون أن يدفعوا ضرائب للخبزينة الإسرائيلية.

تكلفة التأمينات الصحية الخاصة - ٢ر٥٢ مليار دولار!

سجلت تكلفة التأمينات الصحية الخاصة، التي اشتراها مواطنو إسرائيل في العام الماضي، ما يزيد عن ٢ر٥٢ مليار دولار، وفق معدل صرف الدولار في تلك الفترة، وهذا على الرغم من وجود تأمين صحي عام، واقتطاعات شهرية من الرواتب، ويشكك هذا ذروة جديدة في اتفاق مواطني إسرائيل على التأمينات الصحية الخاصة، كتعبير عن عدم الثقة بالتأمين الصحي العام.

وحسب تقرير جديد، فإن تكلفة بوليصات التأمين الصحي الخاصة بلغت في العام الماضي قرابة ٢ر٥ مليار شيكل، ما كان يعادل ١ر٧ مليار دولار، بينما كان هناك صرف إضافي بقيمة ٨٠٠ مليون دولار، كمشراكة في تكلفة علاجات وأدوية، وكلها إما لا تشملها خدمات الصحة العامة، أو أن قائمة الانتظار طويلة، ما يدفع المرضى إلى استخدام بوليصات التأمين، والتوجه إلى مستشفيات خاصة.

ووضعت لجنة فحص خاصة، عينتها وزيرة الصحة الحالية، تقريرا وتوصيات تقضي بغرض قيود على الطب الخاص، الذي يأتي جزء منه على حساب وقت عمل المستشفيات لجهاز الصحة العام.

نواب الليكود شرعوا في ضمان "تبرعات" لحملاهم

بمجرد أن هبت رياح الانتخابات البرلمانية المبكرة، وقبل أي قرار نهائي بالتوجه لها، شرع عدد من نواب حزب "الليكود" في حملة لتأمين تبرعات مالية شخصية لهم لخوض حملاتهم الانتخابية الداخلية، فإن ثلث المقاعد التي للحزب في الولاية المنتهية تكون للانتخابات البرلمانية المقبلة، في حال جرت.

ولحزب الليكود حاليا ١٨ مقعدا، بدلا من ٢٠ مقعدا، بعد الانتخابات الأخيرة، إذ أدت استقالة نائبين من كتلة الليكود إلى دخول نائبين من حزب "إسرائيل بيتنا" في اللائحة المشتركة للحزبين، الذين انفصلا قبل بضعة أشهر إلى كتلتين، وحسب نظام حزب الليكود الداخلي، فإن ثلث المقاعد التي للحزب في الولاية المنتهية تكون مخصصة لمرشحين من أقاليم الحزب، ما يعني أن ستة من النواب الحاليين سيكون عليهم السعي للحصول على مقاعد متقدمة في لائحة الحزب للانتخابات المقبلة، ما يزيد من حدة التنافس.

ويشهد حزب "الليكود" في مطلع العام المقبل انتخابات داخلية لرئاسة الحزب والهيئات القيادية، ويتنافس على رئاسة الليكود الرئاسي الحالي بنيامين نتانياهو، ومنافسه في الانتخابات الأخيرة موشيه فيغلين، ويسمح القانون لكل مرشح لرئاسة حزب بتجنيد حتى ٢ر٩ مليون شيكل، وهو ما يعادل نحو ٦٠٠ ألف دولار، على أن يكون الحد الأقصى من المبرع الواحد ١٢ ألف دولار.

وقالت تقارير اقتصادية إن عددا من النواب الحاليين شرعوا في تأمين تبرعات، ومنهم فيغلين ذاته الذي ضمن حتى الآن حوالي ١٢ ألف دولار، ورئيس الكنيست يولي إيلشنتاين - حوالي ١٦ ألف دولار، وتساحي هنجبي - حوالي ١٨ ألف دولار.

فحص أجري حول المخصصات الحكومية المرصودة للطلاب في المدارس الثانوية:

المدارس الدينية اليهودية تتلقى المخصصات الأعلى والمدارس العربية المخصصات الأدنى!

«المخصصات التي تحصل عليها المدارس الثانوية العربية (لكل طالب ثانوي) هي الأدنى، وهي متدنية أيضا حتى في المدارس الثانوية (العربية) التي تحقق معدلات مرتفعة من مستحقي شهادة “البحروت” (شهادة الثانوية العامة)»

٦٦٪ من المدارس التي تحصل على المخصصات الأدنى من وزارة التعليم هي مدارس عربية وهي نسبة تزيد عن ثلاثة أضعاف نسبة المواطنين الفلسطينيين من مجمل المواطنين في دولة إسرائيل، أي ٢٠٪!!!!



المساقات) هو معادلة / موازنة التكلفة المرتفعة نسبيا في مساقات التعليم المكلفة كثيرا، من جهة، وفحص مميزات الطلاب الأساسية والبارزة في هذه المساقات، ولهذا، فقد شمل الفحص طلابا من جميع الصفوف التعليمية في المساقات العلمية والنظرية، بينما لم يشمل طلابا من صفوف صغيرة بشكل خاص أو طلابا من صفوف تحظى بساعات تعليمية وموارد إضافية بهدف المساعدة والتعزيز لكونهم (هؤلاء الطلاب) بحاجة إلى رعاية خاصة، لأسباب مختلفة ووفق معايير شتى، وقد تبين من الفحص أن المخصصات الحكومية قد تختلف من صف تعليمي إلى آخر في المدرسة ذاته.

المدارس الدينية الرسمية في رأس القائمة!

بينت نتائج الفحص أن تسعاً من بين المدارس العشر التي تحصل على المخصصات الحكومية الأعلى لكل طالب في إسرائيل هي مدارس رسمية دينية، أي ـ مدارس دينية في جهاز التعليم الحكومي الرسمي. وبرزت بين هذه المدارس التسع، بشكل خاص، مدارس دينية في مدن: حولون، ديمونا، نتانيا، ريشون لتسيون، رعنانا، حيفا، كريات شمونة وفي مستوطنتي “الكنات” و”كدميم”.

أما المدرسة الحكومية الرسمية غير الدينية الوحيدة (غالبية الطلاب فيها ليست متدنية) التي احتلت مرتبة بين العشر الأوائل في البلاد من حيث المخصصات الحكومية للطلاب الواحد فكانت مدرسة شبكة “أورط” في مدينة الرملة.

وقد تراوحت المخصصات الحكومية للطلاب الواحد في هذه المدارس العشر الأولى ما بين ١١٣٤ و ١١٦٦ شيكل في الشهر الواحد.

وبرزت أيضا مدارس دينية أخرى حصلت على مخصصات مرتفعة جدا، نسبيا، وان في المراتب التالية للعشر الأولى، أي أن المخصصات التي حصلت عليها كانت أقل من ١١٣٤ شيكل للطلاب الواحد في الشهر الواحد.

وأوضح التقرير أن أحد مسببات هذه الفوارق والفجوات بين المدارس

وتجسد هذه الفجوات، كما يتضح، مستوى وجودة المدارس المختلفة من الناحية التعليمية أساسا، وكذلك من النواحي الاجتماعية الأخرى، وهو ما ينعكس في مقاييس رسمية تعتمدها مؤسسات التقييم المختلفة، بما فيها وزارة التربية والتعليم نفسها، ومن بينها بصفة رئيسية: معدلات الطلاب المتقدمين إلى امتحانات الشهادة الثانوية (البحروت)، معدلات الطلاب المستحقين لهذه الشهادة (الناجحين في الامتحانات)، أقدمية المعلمين وغيرها. ومعنى هذا، عمليا، أنه طبقا لمقاييس وزارة التربية والتعليم ومعاييرها التقييمية المختلفة، فإن المدارس الأفضل هي التي تتلقى الميزانيات والمخصصات الأكبر والأعلى، بينما تحصل المدارس ذات التحصيلات المتدنية على ميزانيات ومخصصات أقل (متدنية)، مما يعني ـ في النتيجة النهائية وبصورة حتمية ـ تحسين ورفع المستوى في المدارس “القوية” مقابل تعميق الأزمة وتكريس الفشل في المدارس “الضعيفة”! وهو ما يحصل في حركة دائرية تكرس الواقع نفسه وتعمق الفجوات باستمرار. وتعتقيا على هذه المعطيات الخطيرة والمقلقة، عادت وزارة التربية والتعليم لتتذرع بأن “صيغة التخصيصات لكل طالب هي صيغة واحدة وموحدة في إسرائيل” وأن الفروقات التي ظهرت بين حجم المخصصات “تجسد، فعليا، الفوارق بين المدارس نفسها، لا مبادئ وقواعد رصد الميزانيات المعتمدة لدى الوزارة”! كما حاولت الوزارة أيضا “التخفيف” من وقع هذه المعطيات ومدى خطورتها بالادعاء أن “الميزانية التي تعرض لها الفحص هي الميزانية المركزية المرصودة للتدريس في الصفوف الدراسية وهي ليست الميزانية الوحيدة الممنوحة للمدارس الثانوية من جانب وزارة التربية والتعليم، بينما لم يشمل الفحص ميزانيات أخرى ترصدها الوزارة لأغراض الدعم والتعزيز في المدارس الثانوية العربية وفي مدارس أخرى ضعيفة في المناطق النائية”!

ومع ذلك، أكدت الوزارة حقيقة أن “ميزانية التدريس في الصفوف” هي “الميزانية الرئيسية والأكبر وذات التأثير الأعمق والأكبر على الطلاب، تحصيلاتهم ونتائجهم وقراراتهم بشأن طموحاتهم المستقبلية”!

غياب تام للمساكنات العلمية!

وتشير معطيات التقرير إلى نتائج خطيرة أخرى كشف عنها الفحص، علاوة على ما يتصل بتوزيعة الميزانيات والمخصصات الحكومية، من أبرزها أن نحو ٤٥٪ من المدارس الثانوية التي شملتها عينة الفحص تتفرق إلى المساقات العلمية، إذ ينعمد فيها التعليم العلمي (في مساقات علمية أساسية: فيزياء، كيمياء وبيولوجيا ـ علم الأحياء) انعداما تاما ولا يتقدم الطلاب في هذه المدارس إلى امتحانات البحروت في هذه المواضيع!

وحول طريقة الفحص ومنهجية إجرائه، أوضح التقرير أنه تم اختيار ٢١٠ مدارس ثانوية من مختلف أنحاء البلاد، وتركز الفحص في كل مدرسة في بند التمويل المركزي الذي تعتمده وزارة التربية والتعليم لدى تحديد وإقرار حجم الميزانية التي يتم رصدها لكل مدرسة، وهو ما يصطلح على تسميته “أجرة التعليم” للطلاب الواحد، وهو مبلغ يتحتم على الوزارة، قانونيا، دفعه كاملا عن كل طالب في أية مدرسة في إسرائيل، حتى لو كانت مدرسة خصوصية غير رسمية (غير حكومية). وبعكس هذا البند تكلفة ساعات التدريس الممنوحة لكل طالب في أي صف تعليمي، وهو يتأثر بعوامل مختلفة، أبرزها: مستويات أجور المعلمين، معدلات نجاح المدرسة ـ في تقدم طلابها إلى امتحانات البحروت (الثانوية العامة)، الخدمات التي توفرها المدرسة وعدد المساقات التعليمية المقرحة على الطلاب في المدرسة، تنوعها ومستوياتها. وقد ركز الفحص في بند “تكلفة الطالب” في صف تعليمي في مساق التعليم النظري وفي مساق التعليم النظري ـ العلمي، الذي تشكل فيه المواضيع العلمية مركز النقل والأساس، والهدف من هذا التركيز (على التكلفة في هذه

«المسافة بين مدرسة إليانس الثانوية في تل أبيب، إحدى المدارس الأكثر نجاحا وتفوقا في المدينة، ومدرسة أجيال الثانوية في يافا لا تزيد عن ٧ كيلومترات فقط. لكن الفجوة في المخصصات الأساسية التي تحصل عليها كل من المدرستين، من وزارة التربية والتعليم، ارتفعت في تشرين الأول ٢٠١٤ إلى ٣١٠ شيكلا للطلاب الواحد»!

هذا المثال، الصارخ في دلالاته، هو ما استهل به ملحق صحيفة «هآرتس» الاقتصادي (ذي ماركو) تقريرا مطولا نشره (يوم ١١/١٢/٢٠١٤) حول نتائج الفحص الذي أجراه بشأن المخصصات الحكومية الرسمية للطلاب في المدارس الثانوية المختلفة في البلاد، والذي كشف جملة من الحقائق، المعروفة لكن «المخفية»، وفي مقدمتها: أن مخصصات وزارة المعارف (الحكومية)، كما هي عليه اليوم ومنذ سنوات، تكرس واقع التمييز وتعمق الفجوات الكبيرة بين المدارس المختلفة في المناطق والبلدات المختلفة؛ المخصصات التي تحصل عليها المدارس الثانوية العربية (لكل طالب ثانوي) هي الأدنى، وهي متدنية أيضا حتى في المدارس الثانوية (العربية) التي تحقق معدلات مرتفعة من مستحقي شهادة “البحروت” (شهادة الثانوية العامة)؛ غالبية المدارس الثانوية التي تحصل على المخصصات الأعلى في البلاد هي مدارس دينية (يهودية)!

ويوضح التقرير تفاصيل المثال الذي أورده في البداية فيقول إن وزارة التربية والتعليم رصدت للطلاب الواحد في مدرسة “إليانس” مخصصات سنوية بلغت ١٠٧٤ شيكلا، بينما رصدت للطلاب الواحد في مدرسة “أجيال” العربية في يافا مبلغ ٧١٥ شيكلا في السنة، أي أقل مما رصدهت للطلاب اليهودي في “إليانس” بنسبة ٣٣٪.

معايير رسمية موحدة وتطبيق ميداني تمييزي!

وأشار التقرير إلى أن الفحص بين حقيقة أساس هي: أن الطلاب في مدرسة «أجيال»، مثل سائر الطلاب العرب في المدارس العربية الأخرى في المدينة (تل أبيب، يافا)، حصلوا على مخصصات كانت، في تشرين الأول ٢٠١٤، هي الأقل من بين زملائهم في جميع المدارس في المدينة.

وبين الفحص الذي أجراه ملحق «ذي ماركو» على عينة من معطيات رسمية حول ميزانية وزارة التربية والتعليم في ٢١٠ مدارس ثانوية في البلاد أن توزيع الموارد ورصد المخصصات للمدارس الثانوية المختلفة (وللطلاب فيها) يتنوع على فجوات عميقة وكبيرة، على الرغم من أن «عملية الرصد والتوزيع تقوم على صيغة رسمية واحدة وموحدة من المعايير للمدارس المختلفة جميعها»!

وقد أجري الفحص على معطيات الميزانية الأساسية التي ترصدها وتحولها وزارة التربية والتعليم للمدارس الثانوية، والتي تعكس ـ بصورة معبرة تماما، تقريبا ـ كلفة الطلاب الواحد في المدرسة الثانوية حسب معطيات وأسعار شهر تشرين الأول ٢٠١٤. وأظهرت نتائج هذا الفحص فجوات عميقة جدا في مخصصات الوزارة للطلاب في مناطق مختلفة من البلاد، وصلت (هذه الفجوات) في بعض الحالات إلى ١٠٠٪ وأكثر!

ويظهر من المعطيات، على نحو واضح تماما، أن الميزانية الرسمية التي ترصدها وزارة التربية والتعليم تنطوي على تفضيل ملحوظ للطلاب في المدارس الرسمية الدينية (اليهودية)، بصورة أساسية. أما الميزانيات الأدنى التي رصدها الوزارة للمدارس الثانوية فكانت من نصيب الطلاب العرب، في المدارس العربية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الفجوات الكبيرة والعميقة هذه في المخصصات الحكومية هي في ميزانيات الأساس التي ترصدها وزارة المعارف فقط، أي أنها لا تشمل الميزانيات الإضافية التي ترصدها السلطات المحلية والأهالي في المدارس المختلفة، كما لا تشمل إضافات مختلفة ترصدها هذه الوزارة نفسها تحت عناوين وينود مختلفة.

العلاقات الإسرائيلية- الأميركية الخاصة في اختبار الزمن:

حول سياسة الولايات المتحدة أثناء عملية «الجرف الصامد»

من الواضح أنه لن تتم دعوة إسرائيل للمشاركة في هذا اللقاء، غير أن الإدارة الأميركية امتنعت في المقابل عن دعوة كل من مصر والسلطة الفلسطينية للمشاركة في اللقاء، على الرغم من وجود مصلحة حاسمة لهذين الطرفين في التوصل إلى تسوية مع «حماس». وكتب أليوت أبرامز (في مقال نشر في شهر أيلول ٢٠١٤) أن «كثيرين من الزعماء العرب صدموا حين شاهدوا وزير الخارجية الأميركية كيري مع وزيرى خارجية تركيا وقطر، الدولتين المؤيديتين لحركة حماس، دون حضور مصر والسلطة الفلسطينية». هذا السلوك من جانب الإدارة الأميركية، كان لا بد له من وجهة النظر الإسرائيلية، أن يؤدي إلى الاستنتاج بأن إدارة أوباما تسعى إلى حشر إسرائيل في الزاوية، وحرمانها من القدرة على تحقيق الأهداف التي وضعتها للعملية العسكرية في قطاع غزة. وقد صرح كيري بلهجة حازمة، تنطوي على شيء من التهديد، في أعقاب لقائه مع وزيرى خارجية تركيا وقطر، قائلاً: «أريد أن يفهم كل شخص في إسرائيل أن الفلسطينيين يجب أن يعيشوا بكرامة، وبقدر لائق من الحرية، محررين من القيود التي يعيشون في ظلها حاليا بصورة يومية، ودون أن يمارس عنف ضدهم».

هذا التصريح لم يدع مجالا للشك في أن وزير الخارجية الأميركية تبني مواقف أقرب بكثير من مواقف «حماس»، من قرنها إلى مواقف إسرائيل. وأضاف كيري في محاولة لرفع العتب عنه إن إسرائيل أيضا جديرة بالعيش دون تهديد صواريخ وأتفاق. ولم يتطرق كيري في تصريحاته، إلى مسؤولية حركة «حماس» عن اندلاع المواجهة، وإلى مطلب إسرائيل نزع الأسلحة من قطاع غزة، وحمها في مراقبة كل ما يدخل إلى القطاع من بضائع وفراء، وختم كيري حديثه بوصف المواجهة على أنها «تصادم مصالح متناقضة، تبدو من وجهة نظر كل طرف من الطرفين بأنها مصالح حقيقية». وهكذا عاد كيري ليضع كلا من إسرائيل وحركة «حماس» على نفس المستوي من المشروعية، وسط التأكيد أن الحديث لا يدور على عدوانية لا مبرر لها من جانب حركة «حماس» كما تدعي إسرائيل، وإنما يدور على صراع حول «مصالح متناقضة، لكل طرف، من هنا كان يمكن الافتراض بأن اقتراح التسوية الذي سيقدم إلى إسرائيل سيشكل تعبيراً عن المواقف المشار إليها، وهو ما أفضى، كما هو متوقع، إلى نشوب أزمة بين إسرائيل والولايات المتحدة. ووفقا لشهادات عديدة، فقد شعرت الزعامة الإسرائيلية بالصدمة والذهول إزاء اقتراح التسوية الذي عرضه كيري عليها. فقد تضمن الاقتراح، كما فصل ذلك الصحافي باراك ليبيد («هآرتس)، عددا من البنود الخطيرة من وجهة نظر إسرائيل.

(٥) باحث كبير في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب وفي «معهد بن غوريون لدراسة إسرائيل» (جامعة «بن غوريون» في النقب). هذا المقال ظهر في العدد الأخير من المجلة الفصلية «المستجد الإستراتيجي» الصادرة عن المعهد الأول (عدد ٠٣، المجلد ١٧، تشرين الأول ٢٠١٤). ترجمة خاصة.

غير المسؤول» من قبل حركة «حماس». ومما لا شك فيه أن هذا التقدير شكل عنصرا مركزيا في درجة الشرعية الواسعة نسبيا، التي منحتها الإدارة الأميركية، قولا وعملا، لأعمال إسرائيل العسكرية على امتداد عملية «الجرف الصامد». وقد عبر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو عن ذلك في أحد خطبه، بقوله «لقد حصلنا على شرعية دولية من المجتمع الدولي..... للقيام بعملية حازمة جدا ضد منظمات الإرهاب، وهذا أمر له أهمية بالغة».

مسألة التسوية، وإشراك تركيا وقطر في جهود الوساطة

لوحظ طوال فترة العملية، اتجاه لدى رجالات الإدارة الأميركية، للفصل بين مسألة الطرف المسؤول عن اندلاع المواجهة وبين مسألة التسوية التي ستعقبها. فقد أثرت الإدارة الأميركية عدم إبراز هذه المسألة، وفي بعض الأحيان حرص المتحدثون بسان الإدارة على الإشارة إلى حقيقة أن حركة «حماس» هي التي بادرت إلى المواجهة. وقد جرى أحيانا «الغرض التوازن»، الربط بصورة ضمنية، بين اندلاع المواجهة الحربية وبين فشل مهمة وزير الخارجية كيري. صحيح أنه لم يجز التعبير عن ذلك بشكل صريح، لكن الرسالة بدت لي واضحة، فحتى لو كانت «حماس» مسؤولة مباشرة عن اندلاع المواجهة، إلا أن إسرائيل ليست خالية الطرف من أية مسؤولية، ذلك لأنه كان في إمكانها المساهمة في دفع تسوية تمنع اندلاع الحرب، لكنها لم تستغل الفرصة السانحة.

كذلك فقد امتنعت الإدارة الأميركية عن قبول موقف إسرائيل القائل إن البحث في المسائل الجوهرية التي طرحتها حركة «حماس»، لن يتم قبل التوصل إلى وقف لإطلاق النار، واستتباب الهدوء. وقد أوضح كيري أثناء زيارته للقاهرة (في ٢١ تموز ٢٠١٤) إن شيئا لن يحل من خلال التوصل فقط إلى وقف لإطلاق النار، سواء كان مؤقتا أو طويل الأجل، دون التفرق إلى المشاكل الجوهرية في مرحلة معينة. لقد اكتفى كيري بالقول إن مناقشة المسائل الجوهرية ستبدأ في مرحلة معينة، دون تحديد أو توضيح. وفي اليوم التالي أكد كيري أن «وقف إطلاق النار غير كاف، فمن المهم أن يبدأ نقاش جاد للمسائل الجوهرية التي أدت إلى اندلاع المواجهة المسلحة»، دون أن يحدد، في هذه المرة أيضا، موعدا لذلك. وفي مناسبة أخرى صرح كيري بأنه «لا يمكن للفلسطينيين الموافقة على وقف لإطلاق النار يؤدي، حسب تقديريهم، إلى استمرار الوضع القائم، دون أن تتوفر لهم قدرة على العيش والتنافس بصورة حرة، مما يعني أن بحث المسائل الجوهرية يجب أن يتم أثناء القتال، تماما كما طالبت حركة حماس».

في ٢٥ تموز ٢٠١٤، تلقى كيري في باريس مع وزيرى خارجية تركيا وقطر -الدولتان اللتان تجارها لنا عن بتأييدهما ودعمهما لحركة «حماس» وكفاحها ضد إسرائيل-، وذلك في مسعى يهدف إلى تجنيد الدولتين طرفين من مركزيين في الجهود الرامية إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وقد كان

على وصف عملية الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة على أنها عملية «مبررة ومشروعة»، على المستوى الرسمي، فإن الإقرار بحق دولة في الدفاع عن نفسها، ليس له قيمة أو أهمية كبيرة، ذلك لأن مثل هذا الحق هو حق طبيعي وبديهي لجميع الدول، ومنصوص عليه في وثيقة الأمم المتحدة. غير أن هذا النص (التأكيد) كان له على المستوى السياسي- الإعلامي أهمية بالغة، ولا سيما حقيقة أن المتحدثين باسم الإدارة الأميركية، عادوا وأكدوا عليه مرارا وتكرارا خلال العملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة. فقد اعتبر بمثابة إعلان تأييد أميركي - وإن شابه بعض التحفظ - للخطوات العسكرية التي قامت بها إسرائيل. ومن المرجح أن موقف إدارة أوباما في هذا الصدد، تأثر، من ضمن أشياء أخرى، بالتأييد الواسع لإسرائيل في الكونغرس وفي صفوف الزاي العام الأميركي، خلال الحرب الأخيرة في غزة. ومن ناحية عملية فقد تمسكت الإدارة الأميركية طوال العملية، بوجهه نظر فحواها أن العملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة يجب أن تكون ذات طابع دفاعي ومتناسب، ومحدودة بسقف إزالة التهديدات الملموسة ضد إسرائيل؛ إطلاق الصواريخ والأتفاق، وكل ذلك وسط الحرص والتأكيد على وجوب أن يكون الممس بالأسكان المدنيين مقلما إلى أدنى حد ممكن. ويستشف من ذلك بوضوح أن الإدارة الأميركية تبدي تحفظها إزاء الهدف الذي وضعت لإسرائيل لعملياتها العسكرية، توجيه ضربة قاسية للبنى التحتية لحركة «حماس» واستعادة الرديع فتحقيق هذين الهدفين تطلب عملا عسكريا مكثفا وشاملا يكبد حركة «حماس» ثمنا باهظا. غير أن حقيقة استخدام حركة «حماس» للسكان المدنيين، على نطاق واسع، كدرع بشري، لم تمكن إسرائيل عمليا من تحقيق أهدافها من دون المس بالأسكان المدنيين.

سلوك الزعامة الإسرائيلية

واقفت إسرائيل من جهتها، طوال العملية العسكرية، على مختلف المبادرات الداعية إلى وقف إطلاق النار، إلا أن حركة «حماس» أفضلت هذه المساعي. هذه الحقيقة لم تبق عن أنظار الإدارة الأميركية. ففي مقابل الانتقادات التي أبدتها تجاه أعمال عسكرية إسرائيلية، أعربت إدارة أوباما عن تقديرها للزعامة السياسية في إسرائيل، إزاء جهودها الرامية لإعادة الهدوء، على الرغم من الانتقادات الداخلية التي واجهتها هذه الزعامة، وما يمكن أن يبدو ظاهريا كـ «إهانة» لها في مواجهة منظمة إرهابية. وأوضح وزير الخارجية كيري (في ١٥ تموز ٢٠١٤) أن التصعيد في قطاع غزة يتنطوي على مخاطر جمة. وأضاف، نحن لا نرغب في هذا التصعيد، كما أن إسرائيل أيضا لا ترغب في ذلك.

هذا التقدير من جانب الإدارة الأميركية، ازداد بشكل ملموس في أعقاب «الخرق السافر» لوقف إطلاق النار من جانب حركة «حماس»، في الأول من شهر آب ٢٠١٤. وأوضح الرئيس أوباما أنه «شجب بصورة قاطعة السلوك

بقلم: زكي شالوم (*)

توطئة

أكدت إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما طوال عملية «الجرف الصامد» (العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، تموز - آب ٢٠١٤)، اعترافها بحق دولة إسرائيل في الدفاع عن نفسها أمام إطلاق الصواريخ وتهديد الأتفاق. ومع ذلك فقد عدت الإدارة الأميركية إسرائيل مرارا وتكرارا إلى وجوب مراعاة التناسب في عملياتها العسكرية والامتناع عن التصعيد وضمان عدم المس بالمدنيين ما أمكن. ولم تتردد في توجيه الانتقاد إلى إسرائيل في الحالات التي أدت فيها هذه العمليات إلى وقوع إصابات في صفوف السكان المدنيين.

غير أن إدارة الرئيس أوباما امتنعت في الوقت ذاته من ناحية عملية- طوال أكثر من خمسين يوما من القتال- عن اتخاذ خطوات ملموسة لتقييد أو الحد من حرية عمل إسرائيل خلال الحرب، مؤكدا بذلك مجددا أن شبكة «العلاقات الخاصة» القائمة بين الدولتين منذ سنوات طوال، ستبقى مستقرة ولن تتزعزع أبدا، حتى في ظل وجود خلافات عويصة، تزل أبراسها من حين إلى آخر، بين الدولتين.

لقد كانت عملية «الجرف الصامد» نتاج أحداث غنيمة متنوعة وقعت بين إسرائيل والفلسطينيين في أعقاب فشل مهمة وزير الخارجية الأميركي جون كيري، في دفع عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية (تموز ٢٠١٣ - نيسان ٢٠١٤). وقد وضعت العملية العسكرية الإسرائيلية على مك الاختيار، من ضمن أشياء أخرى، قدرة إسرائيل العسكرية، ومناعتها الداخلية، ومكانتها السياسية.

يتناول هذا المقال بالعرض والتحليل المواقف السياسية التي اتخذتها إدارة الرئيس أوباما تجاه إسرائيل خلال العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة (الجرف الصامد)، في قطاع غزة.

موقف إدارة أوباما

انتهجت إدارة أوباما، منذ اليوم الأول للعملية الحربية الإسرائيلية في القطاع وحتى نهاية هذه العملية، موقفا واضحا لا لبس فيه، يقر بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وقد أكد مرارا متحدثون باسم الإدارة أنه لا يمكن لأية دولة للتسليم بإطلاق القذائف والصواريخ على مدنها وبلداتها، أو بوجود أتفاق تصل إلى داخل أراضيها. غير أن إدارة أوباما امتنعت بصورة عامة عن التعبير عن تأييد العملية العسكرية الإسرائيلية، فعلى أرضيه الانتقادات المتزايدة داخل الولايات المتحدة، في ضوء انحسار التأييد الأميركي لعملية إسرائيل العسكرية ضد حركة «حماس»، حرص وزير الخارجية الأميركي جون كيري في تصريحه للأدلى به في ٢١ تموز ٢٠١٤،

تفاهم النزعات المسيانية- الأسطورية في الحركة الصهيونية واتساع صفوف حركات «الهيكل»!



عضو الكنيست عن حزب الليكود داني دانون (إلى يسار الصورة) خلال إحدى عمليات اقتحاماته للحرم القدسي الشريف

أبداً بأماكن أخرى لإقامة طقوس دينية وبأشكال طقوس أخرى، ولم يظهرها وحدة دينية أو قومية. غير أن المجتمع المتخيل القومية المعاصرة يغذي جيئدا الحلم بإمكان وجود 'مركز قيادة' واحد يوحد الملايين تحتته. وأردف الباحث أن «الصهيونية، التي طرحت علمنة اليهودية وتحويلها من ديانة إلى قومية، بنت نفسها على ظهر الهيكل العظمي المسياني القديم للأمل بجمع الشتات، والتراث المسياني اليهودي رأى دائما وأبدا أن استنفاذه يكمن بإقامة مملكة، والدولة اليهودية المستقلة توفر طبعاً الشروط الأولية لكي تعتبر كذلك، لكن ثمة شروط للأسطورة المسيانية التي لم تتحقق بعد، وهي الهيكل والمملكة، والسؤال هو ما إذا بإمكان الصهيونية العلمانية أن تقرر وقف تقدمها السريع على المسار المسياني في نقطة معينة فقط لأن الاستمرار قدما مريحاً أقل».

وأشار بيرسكو إلى أمر أعرق من ذلك، مستعيناً بما كتبه الباحث في الصوفية اليهودية، غريشوم شالوم، في العام ١٩٢٦، وكتب شالوم أن «خطر اللقاء المتجدد مع العبرية والشحنات الكامنة في جوانبها هو خطر وضعت المهمة الصهيونية، أئن تنفجر في أحد الأيام القوة الدينية المخزنة فيها بكثافة؟ أية كلمة لم تنشأ مجدداً بصورة عفوية، وإنما تم أخذها من الكنز' القديم والجيد'، وهي مليئة حتى ضفتها بمادة متفجرة، والجيل الذي ورث الخصوبة في مجمل تراثنا المقدس، ولغته، ليس بإمكانه، حتى لو أراد ذلك، العيش بدون تراث... والرب لن يبقئ أبكم في لغة جلوه فيها يقسم آلاف المرات من أجل العودة إلى حياتنا... ومجددو اللغة لم يؤمنوا بيوم الحساب، الذي خصصوه لنا بأفعالهم، وليت التمسرع الذي وجهنا إلى هذه الطريق القيامية، لا يؤدي إلى ضياعنا».

ورأى بيرسكو أن شالوم تحدث عن اللغة العبرية المعلمنة، «لكن الصهيونية العلمانية نفسها، بمخططاتها بجمع الشتات وإقامة دولة سيادية، ليست إلا علمنة التراث المسياني اليهودي».

كذلك، اقتبس بيرسكو ما كتبه كورتسفايل في العام ١٩٧٠: «إن (نتيجة حرب) العام ١٩٢٧ وضعت الصهيونية، التي يمكن أن تكون صهيونية سياسية - رسمية فقط، أمام حسم مصيري للغاية... إن الصهيونية وابنتها دولة إسرائيل التي وصلت إلى حائط المبكى بالاحتلال العسكري، كتحقيق لمسيانية على الأرض، لم يعد بإمكانها أبداً التخلي عن حائط المبكى وترك أجزاء أرض إسرائيل التي جرى احتلالها، من دون التنكر للب موهما التاريخي لليهودية. لقد علقت الصهيونية في شباك إنجازاتها، والتخلي عنها يعني الاعتراف بفشلها كمتحدثة ومنفذة للتواصل التاريخي لليهودية. لذا لا يعقل وقف السير السريع المسياني».

وأضاف بيرسكو إلى ذلك أن «الصهيونية اكتشفت أنها من ذرية تراث ديني في اللحظة التي احتلت فيها يهودا والسامرة وجبل الهيكل. وعندها تكشف المسيانية التي تحركها وفي الوقت نفسه تقوض الليبرالية الغربية التي تخيلت أنها تستند إليها»، مشيراً إلى أن «أنصار الهيكل الثالث يطرحون أصولية لديانة أخرى»، ليخلص إلى أن «الصهيونية مبنية على الأسطورة اليهودية - المسيانية، وهذه الأسطورة هي جوهرها وأيضاً نقيضها».

إلى جبل الهيكل مثلما نظر إليه شطيرن وغرينبرغ من قبلهم، كإله قبلي بدائي يجسد جوهر السيادة على البلاد».

وقال ٩٦٪ من الصهيونيين - الدينيين، في الاستطلاع المذكور آنفاً، إن الأسباب التي ينبغي الاستناد إليها لتفسير «صعود اليهود إلى جبل الهيكل» هي «المساهمة في تعزيز السيادة الإسرائيلية في هذا المكان المقدس»، بينما اعتبر ٥٤٪ فقط أن القيام بذلك نابع من دوافع دينية. ويعني ذلك أن الجانب القومي يلعب دوراً أقوى من الجانب الديني فيما يتعلق باقتحامات الحرم. ورأى بيرسكو أن رئيس حزب «البيت اليهودي»، ووزير الاقتصاد الإسرائيلي، نفتالي بينيت، يشكل نموذجاً واضحاً للانتقال مركز ثقل الصهيونية - الدينية «من الشريعة اليهودية إلى القومية».

وأشار بيرسكو إلى وجود عدة أسباب ومراحل لهذا التحول في الصهيونية - الدينية. وكانت المرحلة الأولى بصور فتوى دينية عن لجنة حاخامي المستوطنات في الضفة والقطاع، في العام ١٩٩٦، وسمحت بالصعود إلى «جبل الهيكل»، وتضمنت الفتوى دعوة لكل حاخام «بالصعود بنفسه وإرشاد أبناء مجتمعه حول كيفية تنفيذ هذا الصعود من خلال الالتزام بكافة قيود الشريعة اليهودية». وسبب آخر لهذه التحولات

في الصهيونية - الدينية يتعلق باتفاقيات أوسلو، التي «شكلت تحدياً لحركة غوش إيمونيم وتعاطف الاهتمام بجبل الهيكل».

وأضاف بيرسكو أن الضربة الشديدة والساحقة للمفهوم المسياني للحاخام كوك إنزها انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وإخلاء المستوطنات فيه. وكتب أن «رواية غوش إيمونيم التاريخية، التي تتحدث عن تخلص الأرض بدون توقف، وعن استحالة الانسحاب، واجهت أزمة وجودية... والتوجه إلى جبل الهيكل بالنسبة لصهيونيين - دينيين كثيرين حل مكان الإيمان بالتقدم البيئي نحو الخلاص المفهوم المقدس للدولة».

ولفت الباحث إلى أن الصهيونية - الدينية ليست وحدها في هذا الاتجاه، وإنما يرافقتها علمانيون كثيرون، وبضمنهم أكثر من نصف عدد أعضاء الكنيست من حزب الليكود الحاكم، وأعضاء الكنيست من هذا الحزب، ميري ريفغ وغيليا غلمليئيل وياريف ليفين، «يتحدثون عن جبل الهيكل كأنهم يتحدثون عن قلب الأمة». لذلك فإن «التقسيم ليس بين علمانيين ومتدينين، والمسألة لم تكن أبداً حول تطبيق أو عدم تطبيق فرائض دينية. المسألة تتعلق بمحاولة تطبيق الأسطورة في الواقع».

وأشار بيرسكو إلى سبب آخر لاقتحامات المجموعات اليهودية للحرم القدسي، وبينها إمكانية الوصول إليه، «أي أنها مشروطة بإقامة دولة إسرائيل في أرض إسرائيل، وباحتلال القدس، ومرتبطة بالإمكانية الواقعية لتغيير الواقع المادي بإقامة الهيكل. ثانياً، وأهم، هو أن الرغبة في بناء الهيكل مرتبطة بالحنين، الذي أصبح واقعياً هو الآخر بعد تجميع الشتات المعاصر وإقامة دولة إسرائيل».

وأعتبر بيرسكو أن «قيام دولة إسرائيل فتح الباب نظرياً أمام إمكان إعادة الوضع الذي كان موجوداً، رسمياً وأسطورياً، عندما كان الهيكل قائماً».

«الصهيونية علقت في شباك إنجازاتها»!

لكن بيرسكو لفت إلى أنه «من الناحية التاريخية، حتى عندما كان الهيكل موجوداً لم يكتزح أبناء إسرائيل

كعادة مشتعلة من أجل الاستقلال السياسي. والهيكل بالنسبة لهم ليس إلا محوراً ونقطة ينبغي على «الشعب» التوحد حولها».

ووفقاً لبيرسكو، فإنه يوجد خط فكري - مسياني يربط بين أجيتمير وغرينبرغ وشطيرن، ومنظر اليمين المتطرف بعد قيام إسرائيل، إسرائيل الداد، وبين جماعة «التنظيم الإرهابي اليهودي» في سنوات الثمانين من القرن الماضي، التي حاولت تفجير قبة الصخرة. وفي الثمانينيات عقدت حلقة الوصل بين «أنصار الهيكل»، العلمانيين وأنصاره اللاحقين من المتدينين الراديكاليين، وفي مقدمتهم شبتاي بن دوف، الذي أصدر شخصياً تعليمات ليهودا عنصريون، عضو «التنظيم الإرهابي اليهودي»، بتدمير قبة الصخرة، «من أجل إرغام الرب على جلب الخلاص».

وأضاف بيرسكو أن «هذه المسيانية الإرهابية الخلاصية مختلفة عن مسيانية (الحركة الاستيطانية) غوش إيمونيم بعدة خطوط مركزية. فأتباع غوش إيمونيم، المخلصون ل فكر الحاخام أبراهام إسحاق كهوهين كوك ونجله، الحاخام تسفي يهودا كوك، طوروا نهجاً 'رسمياً'، بحركة «أبناء جبل الهيكل»، التي بدأت نشأتها في أواخر الستينيات من القرن الماضي، قادها غرشون سولومون، ويحظر عليهم أن يفرضوا على شعب إسرائيل خطوات ليس معنى بها».

ورأى الباحث أن الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة هو عمل «طبيعي»، وليس «ثورياً»، خاصة وأن حركة العمل الصهيونية نفسها تؤيد الاستيطان.

وأشار بيرسكو إلى أن الحركة الأولى التي تأسست في إسرائيل من أجل تغيير الوضع القائم في الحرم القدسي لم تتم من داخل صفوف التيار الصهيوني - الديني. وحركة «أبناء جبل الهيكل»، التي بدأت نشأتها في أواخر ستينيات القرن الماضي، قادها غرشون سولومون، وهو علماني مدعوم من أعضاء عصابة «إيتسل» و«ليحي» الذي كانوا ما زالوا على قيد الحياة. و فقط في سنوات الثمانين ظهرت الحركة الأولى بقيادة حاخام صهيوني - ديني، يسرائيل أريئيل، مؤسس حركة «أماخون دينيكاش» (معهد الهيكل)، وبقيت هذه الحركة وحيدة داخل الصهيونية - الدينية حتى سنوات التسعين.

«تمزّد على الشريعة اليهودية»

يؤكد بيرسكو أن أنصار «الهيكل» كانوا أقلية هامشية ومنبوذة داخل الصهيونية - الدينية، لكنهم باتوا اليوم أكثر الأصوات التي تتعالى من داخل هذا التيار، وأظهر استطلاع أجري لدى جمهور الصهيونية - الدينية، في أيار الماضي، أن ٧٥٪ يؤيدون «صعود اليهود إلى جبل الهيكل». وقال ١٩٦٪ إنهم شاركوا في اقتحامات الحرم القدسي، و٣٥٪ إنهم ينيون المشاركة في اقتحامات كهذه.

ورأى الباحث أن الاقتحامات المتزايدة للحرم القدسي «هي ليست فقط مؤشر على التنكر للخط الرسمي الذي وضعه الحاخام كوك، وإنما تمرد نشط ضد تقاليد الشريعة اليهودية. ونحن نشهد حدوث تحولات هائلة تمر على أجزاء من هذا الجمهور، الذي يتحول أمام أنظارنا إلى ما بعد كوكي (نسبة للحاخام كوك) وما بعد أرثوذكسي. وبالإمكان القول إن القومية الإثنية تحل لديهم مكان القومية الرسمية، بل مكان الولاء للشريعة اليهودية. وتستند هويتهم الآن إلى سمو إيماني إثني أسطوري أكثر مما تستند إلى التوراة والتلمود، وينظرون

يعتبر باحثون إسرائيليون أن حركات «الهيكل»، التي تدعو إلى إقامة هيكل يهودي في الحرم القدسي ومكان المسجد الأقصى وقبة الصخرة بزعم أن هيكلي سليمان كانا قائمين في هذا الموقع، هي حركات تنقل الصهيونية من حركة قومية إلى حركة مسيانية. ويرى قسم منهم أن بذور هذه المسيانية - الأسطورية كانت مغروسة في الفكرة الصهيونية «في حالة سبات»، منذ نشوئها. رغم ذلك، جرى سجال حول مكانة الحرم القدسي، بين حركة العمل الصهيونية، برئاسة دافيد بن غوريون، وقادة الحركات الصهيونية المتطرفة، مثل عصابتي «إيتسل» و«ليحي»، اللتين تنتميان إلى التيار الصهيوني التنقيحي ويعتبر اليمين المتطرف الإسرائيلي امتداداً له.

وتناول هذا الموضوع باحث البيانات الإسرائيلي، الدكتور تومير بيرسكو، في مقال مطول نشره في صحيفة «هآرتس» الشهر الماضي، ووفقاً لبيرسكو، فإن «الحركة الصهيونية تحدثت منذ بدايتها بصوتين»: «البرغامتي» الذي يسعى إلى إقامة دولة لليهود، و«النووي» الذي ينسب لإقامة دولة كهذه دلالات الخلاص (اليهودي).

وأشار بيرسكو إلى أن قادة الحركة الصهيونية «أدركوا تماماً الشحنة المسيانية التي راقت جهودهم، وحاولوا تحييدها منذ بداية الطريق، من خلال نظرتهم «المزدوجة» للقدس. ويدل على ذلك أن مؤسس الصهيونية، ثيودور هرتسل، «كان مقتنعاً بأن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل يستوجب تحديد عاصمتها في القدس، ورغم ذلك، خطط أن يشكل الحوض المقدس مركزاً دولياً للعبادة والعلوم».

وأضاف بيرسكو أن بن غوريون اعتبر، قبل قيام إسرائيل، أن «وجود الأماكن المقدسة تحت سيادة إسرائيلية لن يمكن الحركة الصهيونية من بلورة عاصمتها بموجب مفاهيمها التقدمية»، وأنه «انتقد المعارضة لتقسيم المدينة (القدس)، وهي خطوة كانت ستبقي جبل الهيكل خارج السيادة الإسرائيلية». وبعد أن أيد القياديين في الحركة الصهيونية، مناحيم أوسيشكين وبييرل كتسينلسون، موقف بن غوريون ضد الأصوات التي تنادي بالسيطرة على القدس وخصوصاً على الحرم، صرح بن غوريون أنه «لمصيننا أنه في القدس تغلبت البلاغة الوطنية، العاقرة والجوفاء والغبية، على الفكر الرصين». ووفقاً للباحث فإن وزير الدفاع الإسرائيلي لدى احتلال القدس في العام ١٩٦٧، موشيه دايان، تردد قبل إصدار الأمر باحتلال الحرم، وقال «ما حاجتي إلى هذا الفاتيكان». وفي مقابل ذلك، تعالت داخل الحركة الصهيونية منذ نشوئها أصوات وصفها بيرسكو بأنها «لم تكن تدعو إلى السيادة فقط، وإنما إلى استكمال عملية الخلاص بقوة الذراع أيضاً. وقبل قيام الدولة، بدت أصوات كهذه من جهة الجناح الفاشي في الحركة الصهيونية، عندما لم تكن الفاشية شتيمة بعد وإنما أيديولوجيا شرعية». وأشار الباحث إلى أن أشخاصاً مثل أبا أجيتمير وأوري تسفي غرينبرغ، مؤسسي العصاية الصهيونية الإرهابية «حلف الفتوة»، عملوا في بداية ثلاثينيات القرن الماضي ليس فقط من أجل تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين وشراء الأسلحة، وإنما كانوا ينفخون في البوق في الذي يصوم فيه اليهود عحاداً على خراب الهيكل، وهو تقليد اتبعت عصابة «إيتسل» لاحقاً.

وكان غرينبرغ، الذي يعتبره المعجبون به أنه «نبي»، قد اقتحم الحرم القدسي في العام ١٩٢٤. وبعد سنوات وصف ذلك قائلاً إنه «لم أر بحياتي مثل الإشعاع في جبل الهيكل... كنت جسماً عجيباً داخل هذا السحر الإلهي... وفتاة بدأت أقول: القدس هي قلب العالم، ولا يوجد عالم بمعنى العالم الإلهي، ليس إلا بالرمز يمر عبر قلب إسرائيل... في جبل الهيكل، أعلى الجبال».

وأشار بيرسكو إلى أن غرينبرغ سعى إلى «بلورة مفهوم عضوي لامة نبعث حول قلبها النابض - النازف، إلا وهو جبل الهيكل الخالي من الهيكل». ولفت إلى أن الباحث في الأدب الإسرائيلي، باروخ كورتسفايل، كتب أن غرينبرغ حاول «تجديد الأسطورة القديمة لشعبنا»، وأن كورتسفايل أدرك تماماً أنه «على الرغم من علمنة التراث اليهودي على سطح الأرض بأيدي الحركة الصهيونية، إلا أن تأثيرات الإيمان القديم ما زالت تسكن بجانبها. كيدور نائمة بانتظار الماء، وقصائد غرينبرغ كانت بمثابة نقاط ندى توقظ هذه البذور لدى المستعدين لذلك». وكتب كورتسفايل أن غاية تجديد الأسطورة في قصائد غرينبرغ «لم تكن دينية - تقليدية وحسب، وإنما أيضاً كان لها دلالات سياسية بارزة».

ووضع قائد عصابة «ليحي»، يائير شطيرن، ١٨ بنداً في كتيب بعنوان «أسس الوثوية»، الذي صدر في العام ١٩٤١، ووصفها بأنها «هامة من أجل وثية الأمة». بحيث أن البند الأخير تحدث عن دفع «بناء البيت الثالث كرمز لحقبة الخلاص الكاملة». وعقب بيرسكو على ذلك بأن «الهيكل يشكل هنا نهاية واستنفاد عملية بناء الأمة على أرضها، بخلاف كامل لطريق هرتسل وبن غوريون».

الانبعاث قومي!

لفت بيرسكو في مقاله إلى أمر هام، وهو أن أنصار «الهيكل»، وبضمنهم أولئك الذي نشطوا بعد قيام إسرائيل وما زالوا ينشطون حتى اليوم، لم يكونوا من بين المحافظين على الفرائض الدينية، على الأقل من الناحية الأرثوذكسية. إذ أن الحاخامية الكبرى ما زالت تحافظ على موقفها المعارض للصعود إلى الجبل، ولم يكن الانبعاث الديني على رأس اهتمامات أنصار الهيكل، وإنما الانبعاث القومي، واستخدموا المصادر الأسطورية

باحث إسرائيلي: الفتح الإسلامي كان الأكثر تنورا وهدوءاً في تاريخ فلسطين

نفى باحث إسرائيلي الصورة التي روها المستشرقون الغربيون والإسرائيليون للفتح العربي - الإسلامي، وشملت أوصافاً دموية، شبيهة بتلك التي تظهر في ممارسات تنظيم «داعش» الإرهابي في الوقت الحاضر، وشهد الباحث، الدكتور غدعون أفني، في مقالة تضمنها كتاب صدر حديثاً عن جامعة أكسفورد البريطانية، على أن الفتح الإسلامي لفلسطين كان الأكثر تنوراً وهدوءاً قياساً بباقي الفترات التاريخية التي تعرضت فيها فلسطين لغزوات واحتلال أجنبي. وأكد أفني أنه خلال التاريخ الطويل الذي شهدت فيه فلسطين العديد من المحتلين كان الفتح العربي الأكثر هدوءاً وتنوراً، وليس فقط أن الطوائف المسيحية واليهودية استمرت في العيش في البلاد، بل أنها ازدهرت تحت الحكم الإسلامي لمدة ٢٠٠ عام على الأقل.

ونقلت صحيفة «هآرتس»، يوم الجمعة الماضي، عن أفني قوله إنه «بعد حفر ٤٠٠ موقع أثري في البلاد، لم نعثر ولو حتى على مبنى واحد يمكن الإشارة إليه والقول إنه هدم على أيدي العرب».

ويعتبر المؤرخون أن الفترة البيزنطية في البلاد، بين القرنين الرابع والسابع، والتي سبقت الفتح الإسلامي، كانت فترة ازدهار اقتصادي واجتماعي، تم خلالها إقامة عشرات التجمعات السكنية، ووصلت القدس إلى ذروة فخامتها وكانت البلاد مركزاً دينياً هاماً لا مثيل له في العالم المسيحي في ذلك الحين. ووفقاً للأفكار التي كانت سائدة، منذ العصور الوسطى وحتى سنوات السبعين من القرن الماضي، جاء الفتح العربي، في العام ٦٣٢، وقضى على هذا الازدهار. وتبنى الباحثون الصهاينة هذه الرواية، كونها كانت ملائمة للأفكار الإسرائيلية تجاه العرب.

لكن منذ سبعينيات القرن الماضي بدأ يؤكد مؤرخون وعلماء آثار أن المكتشفات الأثرية تشير إلى رواية مختلفة عن تلك التي رواها المستشرقون حول حكم عربي «قاس» أدى إلى إنهاء الثقافة البيزنطية التي سبقتها. وفي هذا السياق، استخدم أفني، وهو باحث آثار كبير في سلطة الآثار الإسرائيلية، مخزوناً كبيراً للغاية من المكتشفات الأثرية التي استخرجت من مئات مواقع الحفريات في البلاد والدول المجاورة لكي يروي القصة المعقدة للحياة في البلاد تحت الحكم العربي الأول.

انتهى الفتح العربي الإسلامي لفلسطين كلها في العام ٦٤٠، فيما ترددت أوصاف لاحتلال دموي شهدته البلاد. إلا أن أفني ينفي ذلك قائلاً إن «إحدى مشاكل المصادر التاريخية هي أن المحتلين والذين تعرضوا للاحتلال يريدون تعظيم المعاناة. ويريد الزارحون تحت الاحتلال أن يظهروا أنهم مساكين والمحتلون يريدون إظهار عظمتهم».

وأضاف أفني أن المواقع الأثرية تروي قصة مختلفة «ومرة تلو الأخرى ترى أنه لم يحدث شيء. لا يوجد أي دليل على الدمار. بل إنه بالإمكان العثور على مواقع يعود تاريخها إلى السنوات التي كان فيها الاحتلال موجوداً وكان يفترض أن تكون الكنائس قد دمرت، لكن حينذاك تم بناء كنائس جديدة». وأشار إلى أنه بعد الفتح الإسلامي بمئة عام تم بناء قسم جديد لكنيسة القياية في القدس، وفي طبريا والنقب تم بناء مساجد بالقرب من الكنائس وكانت تنشط جميعها جنباً إلى جنب. وفي قرية طمرة في الجليل جرى ترميم شامل لكنيسة ووضع لوحة فسيفساء جديدة. وكما جرت العادة فإنه لدى ترميم كنيسة تم تأريخ ذلك بأحرف يونانية على الفسيفساء نفسها، لكن التاريخ كان العام ١٠٦ هجرية، من أجل ذكر تاريخ إعادة افتتاحها.

وشدد أفني على أن تحليل المكتشفات كشف عن أنه، خلافاً للصورة المألوفة، لم يكن الفاتحون العرب من سكان الخيام، ولا شبيه بربريين يهاجمون العالم المتحضر. وقالت المكتورة بيلا مور، التي حلت كتابات عثر عليها في مسجد في النقب، إن المكتشفات تشير إلى أن من كتبها كان شخصاً مثقفاً جداً ويعرف عن كُتب مراكز الحضارة الدراسية الإسلامية الهامة في تلك الفترة.

وأضافت مور أن قسماً من الاعتقاد بشأن التدمير مرتبط باختفاء مشاريع بناء كبيرة ميرت البيزنطيين. لكن أفني فسّر ذلك بأن «الاعتقاد كان أنه لم يعد هناك مال بحوزة السكان من أجل بناء كنائس ومعابد كبيرة، لكن هذا كان في الواقع عملية تغيير في الموضة العالمية. ولم يعد مهما ما إذا كان لديك كنيسة فخمة، وأصبح الأمر الأهم أن يكون هناك مركز تجاري تصله البضائع من جميع أنحاء العالم، من الصين وحتى إسبانيا».

وبدا من التحدث عن عنف منسوب للفتح العربي، استعرض أفني تغييرات عميقة، اقتصادية وثقافية، تظهر من خلال المكتشفات الأثرية. وقال إن البلاد انفتحت على التجارة الدولية تحت رعاية الإمبراطورية الإسلامية الصاعدة. وتم استبدال موظفين ورفق ضرائب لكنها لم تميز ضد أبناء الطوائف المسيحية واليهودية». وبيدات تصل بضائع جديدة بينما البضائع القديمة أخذت تختفي. «ورغم أن معظم سكان القدس كانوا مسيحيين، إلا أنه تم السماح لليهود بالعودة إليها، بعد أن منعوا من ذلك في الفترة البيزنطية».

وختتم أفني بالقول إن «المحتلين العرب مثل الصيغيين الذين يحتلون العالم اليوم، إنهم لا يقطعون الرؤوس، والأمر المهم هو الاقتصاد. ليس كل شيء كان سالماً وسكينة، وكان البدو ينفذون غزوات بين الحين والآخر والحكم تصدى لهم بقوة، لكن لأول مرة في التاريخ كان يتواجد في البلاد مجتمع متعدد الثقافات».

تقرير جديد أصدرته «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» بعنوان: «نظام حكم واحد - منظومتا قوانين وجهازان قضائيان»:

للمحكمة العليا الإسرائيلية دور مركزي في إقرار وترسيخ «الفصل القضائي» في الضفة الغربية!

التقرير يستعرض ويحلل الوضع القائم في الضفة الغربية: الفلسطينيون يخضعون للقوانين العسكرية ويحاكمون في محاكم عسكرية، بينما يخضع المستوطنون للقانون الإسرائيلي ويتمتعون بما يضمنه من الحقوق ويحاكمون في المحاكم الإسرائيلية المدنية!



الفجوات العميقة جدا في مستويات الدخل بين الضفة الغربية وإسرائيل. وخلافا للمعمول به تجاه الإسرائيليين، يفرض على الفلسطيني الذي يرتكب مخالفة سير إيداع كفالة مالية لضمان مثوله أمام المحكمة. وأي تأخير في دفع غرامة السير (المالية) من شأنه أن يكلف الفلسطيني سحب ترخيص الدخول إلى إسرائيل منه لبعة أشهر ومصادرة رخصة السياقة منه ومستندات السيارة الخاصة به. أما إصدار مخالفة سير لشخص لم يدفع غرامة سابقة فمن شأنه أن يؤدي إلى سحب رخصة السياقة منه ومصادرة سيارته.

وفي المعدل، يتم تقديم نحو ٣٠٠٠ فلسطيني سنويا إلى المحاكم العسكرية بجزيرة مخالفاً السير. ومستندات المخالفاً التي تعطى للفلسطينيين لا تحمل أي رقم هاتف أو أي عنوان لمركز شرطة أو محكمة، مما يحول دون قدرتهم على استيضاح أية معلومات إضافية أخرى. ولهذا، فليس مستغرباً أن كثيرين منهم لا يمثلون أمام المحاكم، بل لا يعلمون بالأحكام القضائية التي صدرت بحقهم غيابياً.

حرية التعبير

تشكل حرية التعبير، كما هو معروف، أحد الحقوق الأساسية. وفي واقع الاحتلال المتواصل، تكتسب أهمية مضاعفة وكبرى، بالنسبة للسكان الفلسطينيين الذين لا يمتلكون قدرة التأثير على مؤسسات وأجهزة الحكم العسكري. تمثل حرية التعبير إحدى الأدوات المركزية لتحقيق الذات الفردية وللضمان من أجل حقوق أخرى. ومع ذلك، وبينما تقر السلطات المختلفة بحرية التعبير وفق النظائر للمواطنين الإسرائيليين القاطنين في الضفة الغربية، فإن الفلسطينيين محرومون من حرية التعبير تماماً، تقريباً -فالاتصامات والتظاهرات تعتبر تجمعات غير قانونية ويجري تفریق غالبيتها الساحقة بالقوة والعنف، القاتلين أحياناً، كما تفرض قيود عديدة وشديدة على توزيع المنشورات السياسية من جانب الفلسطينيين، بل يمنع منها باتاً في أحيان كثيرة.

بموجب القانون الإسرائيلي، الساري على المستوطنين فعلياً، هنالك حاجة لطلب ترخيص من الشرطة لتجمع يشترك فيه ٥٠ شخصاً على الأقل ويلقى فيه خطاب سياسي أو تنطلق خلاله مسيرة. والعقوبة التي يحددها القانون الإسرائيلي على تنظيم تجمع كهذا من دون الحصول على ترخيص من الشرطة هي السجن الفعلي سنة واحدة. أما القانون العسكري، الساري على الفلسطينيين، فيقتضي الحصول على ترخيص من الشرطة لأي تجمع، مظاهرة أو لقاء، يشترك فيه أكثر من عشرة أشخاص ويلقى فيه خطاب سياسي أو خطاب في قضية يمكن اعتباره سياسية، حتى لو أقيم في منطقة خاصة. والعقوبة التي يحددها القانون العسكري على خرق هذه التعليمات هي السجن الفعلي حتى عشر سنوات.

كما يمنع القانون العسكري إصدار منشور أو كتابة شعارات ضد الاحتلال وبموجب هذا القانون، فإن أي عمل يحاول شخص ما من خلاله التأثير على الرأي العام «على نحو قد يمس بسلامة الجمهور أو بالنظام العام» هو بمثابة «مخالفة تحريض» تستوجب عقوبة السجن لمدة عشر سنوات. وفي المقابل، فإن القانون الإسرائيلي، الساري على المستوطنين في المناطق الفلسطينية، لا يحظر سوى التحريض على العنف أو على الإرهاب، وحتى هذا بشرط أن ينطوي النشر على «إمكانية أن يؤدي إلى (تلك) النتيجة، بصورة حقيقية». والعقوبة المستحقة على هذه المخالفة هي السجن لمدة خمس سنوات. ويحظر «أمر حظر أعمال التحريض» العسكري توزيع أية منشورات تتضمن مواد ذات دلالات سياسية، من دون تصريح خاص يصدره القائد العسكري. كما يحظر حيازة، رفع أو عرض أية رموز ووطنية من دون تصريح القائد العسكري. والعقوبة التي يحددها القانون العسكري على هذه المخالفة هي السجن لمدة عشر سنوات / أو غرامة مالية. هذا وتضمن التقرير تعقيباً من وزارة القضاء الإسرائيلية على ما ورد فيه. ولم تنف الوزارة الحقائق التي تضمنها التقرير، لكنها علنتها بدوافع أمنية.

التنظيم والبناء

بلغ عدد المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية في العام ١٩٧٦ نحو ٣٢٠٠ شخص، أما اليوم، فيعيش في مناطق الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) نحو ٣٤١٠٠٠ إسرائيلي يقيمون في ١٣٠ مستوطنة معترف بها من قبل الدولة وفي نحو ١٠٠ بؤرة استيطانية أخرى أقيمت من دون تراخيص رسمية. وقد خلقت التشريعات العسكرية، على مر السنوات، منظومة مزدوجة في مجال التنظيم والبناء، واحدة للإسرائيليين في المستوطنات وأخرى للفلسطينيين. وتقوم هذه المنظومة بتقييد البناء الفلسطيني، من جهة، مقابل تنظيم قضايا التخطيط والبناء في المستوطنات. وبينما سياسة تطبيق القانون في مجال مخالفات جدي لمصالحهم في لجان التنظيم والبناء ويشاركون، شراكة تامة، في إجراءات التخطيط والتنظيم الخاصة بهم، لا يحظى الفلسطينيون بأي تمثيل في هيئات التنظيم والبناء المكلفة بشؤونهم ولا يمتلكون أية قدرة على التأثير في كل ما يتعلق بوضع وإعداد الخرائط الهيكلية لبلداتهم، والتي تتولى وضعها وتنفيذها مؤسسات البناء اللازمة. بينما تعاني برامج البناء في القرى الفلسطينية، الخاضعة لمسؤولية الإدارة المدنية - من تقييدات عديدة وحادة، جراء تجميد الوضع التخطيطي كما كان عليه قبل أكثر من أربعة عقود.

وتتميز سياسة تطبيق القانون في مجال مخالفات البناء وهمم البيوت بالشدت والصرامة تجاه السكان الفلسطينيين، بينما لا يتم تنفيذ أية إجراءات لتطبيق القوانين في عشرات عديدة من المستوطنات والبؤر الاستيطانية، ولا حتى عند إنشاء مبان ثابتة للسكن، في الوقت الذي يتم فيه إصدار أوامر الهدم في الجانب الفلسطيني بوتيرة شبه يومية، سواء بقى بيوت سكنية أو مبان خدمية صغيرة أو حتى بقى أبار المياه الجوفية بخراطيم هيكلية مفصلة ومحدثة تتيح توسعها باستمرار وإصدار تراخيص البناء اللازمة. بينما تعاني برامج البناء في القرى الفلسطينية، الخاضعة لمسؤولية الإدارة المدنية - من تقييدات عديدة وحادة، جراء تجميد الوضع التخطيطي كما كان عليه قبل أكثر من أربعة عقود.

وتتميز سياسة تطبيق القانون في مجال مخالفات البناء وهمم البيوت بالشدت والصرامة تجاه السكان الفلسطينيين، بينما لا يتم تنفيذ أية إجراءات لتطبيق القوانين في عشرات عديدة من المستوطنات والبؤر الاستيطانية، ولا حتى عند إنشاء مبان ثابتة للسكن، في الوقت الذي يتم فيه إصدار أوامر الهدم في الجانب الفلسطيني بوتيرة شبه يومية، سواء بقى بيوت سكنية أو مبان خدمية صغيرة أو حتى بقى أبار المياه الجوفية بخراطيم هيكلية مفصلة ومحدثة تتيح توسعها باستمرار وإصدار تراخيص البناء اللازمة. بينما تعاني برامج البناء في القرى الفلسطينية، الخاضعة لمسؤولية الإدارة المدنية - من تقييدات عديدة وحادة، جراء تجميد الوضع التخطيطي كما كان عليه قبل أكثر من أربعة عقود.

وتتميز سياسة تطبيق القانون في مجال مخالفات البناء وهمم البيوت بالشدت والصرامة تجاه السكان الفلسطينيين، بينما لا يتم تنفيذ أية إجراءات لتطبيق القوانين في عشرات عديدة من المستوطنات والبؤر الاستيطانية، ولا حتى عند إنشاء مبان ثابتة للسكن، في الوقت الذي يتم فيه إصدار أوامر الهدم في الجانب الفلسطيني بوتيرة شبه يومية، سواء بقى بيوت سكنية أو مبان خدمية صغيرة أو حتى بقى أبار المياه الجوفية بخراطيم هيكلية مفصلة ومحدثة تتيح توسعها باستمرار وإصدار تراخيص البناء اللازمة. بينما تعاني برامج البناء في القرى الفلسطينية، الخاضعة لمسؤولية الإدارة المدنية - من تقييدات عديدة وحادة، جراء تجميد الوضع التخطيطي كما كان عليه قبل أكثر من أربعة عقود.

قوانين السير

«العرب المحليون يحاكمون في محاكم عسكرية والأحكام التي تصدر بحقهم هناك هي من الأكثر تشدداً، أكثر بكثير من تلك التي تصدر في إسرائيل» (رئيس دائرة السير في شرطة «يهودا والسامرة»، خلال جلسة في الكنيست).

في إطار سياسة الفصل في جهاز القضاء بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية، يتم الفصل أيضاً بين منظومتى تطبيق قوانين السير والمواصلات، فالإسرائيلي الذي يتم ضبطه بارتكاب مخالفة سير في الضفة الغربية، تجري محاكمته أمام محكمة إسرائيلية (مدنية)، بينما تجري محاكمة الفلسطيني الذي يضبط بالمخالفة نفسها أمام محكمة عسكرية. وبالرغم من أن قوانين السير متشابهة، إلا أن الفصل بين جهاز القضاء واعتماد قوانين تطبيق مختلفة يكرسان التمييز بين المستوطنين والفلسطينيين. كما أن سياسة العقوبات المعتمدة مختلفة، وهي أكثر تشدداً حيال الفلسطينيين. وينبغي الانتباه هنا، إلى أنه حتى حين تُعرض على الفلسطينيين غرامات مماثلة لتلك التي تفرض على الإسرائيليين، فإن الأمر ينطوي على تمييز بنيوي، بالنظر إلى

عليه وهوية الجهة القضائية التي تملك صلاحية البث قضائياً في مسألته. فالفلسطيني من سكان الضفة الذي يرتكب مخالفة يحاكم دائماً بموجب القانون الأمني / العسكري أمام إحدى المحاكم العسكرية، بينما المستوطنون الإسرائيليون في الضفة، الذين يمكن من الناحية المبدئية محاكمتهم وفق التشريعات العسكرية، يحاكمون على أرض الواقع أمام المحاكم المدنية في إسرائيل، فقط.

ويتجسد الفصل بين الجهازين القضائيين في عدة مستويات؛ فالتشريع العسكري يشمل عدداً لا يستهان به من المخالفات التي لا تظهر في التشريعات الإسرائيلية، ومنها مخالفة رشق الحجارة ومخالفة الاعتداء على جندي (وهو في القانون العسكري اعتداء أكثر خطورة من مجرد الاعتداء العادي)، خرق منع التجول وغيرها. وهي مخالفات تبلغ عقوبتها خمس سنوات أو أكثر من السجن الفعلي.

وبالنسبة للمخالفات الأخرى، ثمة فوارق كبيرة في العقوبات التي يحددها القانون الإسرائيلي مقابل تلك التي يحددها القانون العسكري، علماً بأن الأخير أكثر تشدداً بكثير. فمثلاً، يحدد القانون الإسرائيلي عقوبة السجن لمدة سنتين على مخالفة الاعتداء وعقوبة السجن ثلاث سنوات على مخالفة الاعتداء الذي يتسبب بضرر جدي، أما في القانون العسكري، فالعقوبة على مخالفة الاعتداء هي السجن خمس سنوات، بينما العقوبة على اعتداء يتسبب بضرر جدي هي السجن سبع سنوات. وأما الاعتداء على جندي، فهي مخالفة تبلغ عقوبتها السجن لمدة عشر سنوات.

والعقوبة التي تفرض على إسرائيلي في المناطق الفلسطينية جراء ارتكابه مخالفة حيازة السلاح بدون ترخيص هي السجن سبع سنوات، وعلى حمل السلاح - عشر سنوات، وعلى إنتاج السلاح بدون إذن وتخويل - خمس عشرة سنة. أما عقوبة الفلسطيني الذي يبدأ بجهد هذه المخالفات، فتصل، طبقاً للقضايا الأمنية، إلى السجن المؤبد.

وتتباين الإجراءات الجنائية عن بعضها البعض بشكل واضح. وتشمل هذه التباينات: فترات الاعتقال وفرص / حقوق الالتقاء بمحام ومنايلا الإجراءات الجارية للمشتبه بهم وللمتهمين وعائلاتهم. وفي غالب الأحيان، يعكس القانون الإسرائيلي توازناً معقولاً بين المصلحة العامة المتمثلة في مقاضاة ومعاقبة المذنبين وبين حقوق المشتبه بهم والمتهمين، إذ يتجنسد هذا التوازن في إجراءات من المفترض أن تضمن إجراء عادلاً. ويفتقر القانون العسكري إلى الكثير من هذه الإجراءات والحجج الدفاعية، وتؤدي نظمه المنقوصة إلى انتهاك حقوق المشتبه بهم والمتهمين الفلسطينيين بالحرية والخصوصية والكرامة.

ويكتسب التمييز في القانون الجنائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية خطورة خاصة عند الحديث عن القاصرين. فإذا أخذنا والدين، إسرائيلي وسلفطيني، متهمين بارتكاب المخالفة ذاتها، مثل رشق الحجارة، فسيلقيا تعاملاً مختلفاً. بصورة جوهرية، من جانب جهازين قضائيين منفصلين. فالولد الإسرائيلي يتمتع بحجج دفاعية وحقوق واسعة مكفولة للقاصرين في القانون الإسرائيلي، الذي يشدد بشكل خاص على الحفاظ على سلامة القاصر، بينما يتمتع الولد الفلسطيني في المقابل بحجج دفاعية وحقوق مقلصة لا تكفي لضمان سلامته البدنية والنفسية، ولا تضمن تعبيراً كافياً عن احتياجاته الخاصة كقاصر.

ففي سبيل المثال، يلزم قانون الشبيبة الإسرائيلي بإحضار القاصرين في سن ١٢-١٤ عاماً أمام قاضٍ خلال ١٢ ساعة من لحظة اعتقالهم، والقاصرين فوق سن ١٤ عاماً خلال ٢٤ ساعة منذ لحظة اعتقالهم. وفي المقابل، يسمح القانون العسكري باحتجاز قاصرين فلسطينيين تتراوح أعمارهم بين ١٢-١٤ عاماً ليوم كامل في المعتقل، من دون إحضارهم أمام قاضٍ، بل وحتى ليومين كاملين في الحالات الاستثنائية. أما القاصرون فوق سن الـ ١٤ فالقانون العسكري يسمح باعتقالهم حتى ٤٨ ساعة في الحالات الاعتيادية، و٨٠ ساعة أخرى في الحالات الاستثنائية. وعند الحديث عن «المخالفات الأمنية»، يسمح القانون العسكري باحتجاز القاصرين الذين تزيد أعمارهم عن ١٦ عاماً حتى ٤ أيام، وحتى ٨ أيام في ظروف استثنائية، من دون أية رقابة قضائية.

وفي الوقت الذي يحظى فيه القاصرون الإسرائيليون دون سن ١٤ عاماً بحصانة أمام عقوبات الحبس وفق القانون، يتم اعتقال القاصرين الفلسطينيين في سن ١٢-١٣ عاماً بشكل دائم، وأحياناً لفترات قد تصل إلى عدة أشهر. زد على ذلك أن القاصرين الفلسطينيين لا يتمتعون بحق وجود ذويهم أثناء التحقيق، خلافاً للقاصرين الإسرائيليين، ولا يزامن القانون بإجراء أي توثيق، بالصوت أو بالصور، للتحقيقات التي تُجرى معهم. وكل هذه الأمور تشكل أرضاً خصبة للتصرفات المرفوضة قانونياً خلال التحقيق ولانتهاك حقوق القاصرين، كما يحدث فعلاً في أحيان متكررة. وفق ما تؤكدته تقارير المنظمات العاملة في مجال تمثيل القاصرين الفلسطينيين في الضفة.

وعن التمييز في المجال الجنائي، يورد التقرير المثال التالي: «شخصان من سكان منطقة الخليل يتشاجران في أراضي الضفة الغربية ويتم اعتقالهما. أحدهما يهودي يقيم في (مستوطنة) كريات أربع، يتم إحضاره إلى مركز الشرطة العربي، يقوم شرطي بالتحقيق معه ثم يتم إحضاره إلى محكمة الصلح في القدس خلال ٢٤ ساعة، فتقرر المحكمة إصدار أمر بالإفراج عنه بكفالة. لا يدور الحديث هنا عن ملف خطير بشكل خاص، ويُدعى المتهم بأنه فعل ما فعل فاعا عن حسن نية».

«الثاني، فلسطيني من سكان الخليل، يتم اعتقاله لمدة ٩٦ ساعة قبل إحضاره أمام قاضٍ عسكري. يتم التحقيق معه، فعلياً، مرة واحدة فقط خلال فترة اعتقاله هذه بشبهة الاعتداء على خلفية قومية، التي تعتبر مخالفة أمنية، ثم يتم تقديم لائحة اتهام ضده وتجرى محاكمته أمام محكمة عسكرية، حيث يتوقع فرض عقوبة السجن لمدة طويلة بقه»!

أصدرت «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل»، مؤخرًا، تقريراً جديداً تحت عنوان "نظام حكم واحد - جهازان قضائيان، منظومة القوانين الإسرائيلية في الضفة الغربية"، عرضت من خلاله ميزات الجهاز القضائي في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وعملية إنشاء وتنمية نظام قضائي رسمي مأماس لجهازى قضاء وقانون منفصلين على أسس إثنية قومية - جهاز قضائي مدني للمستوطنين الإسرائيليين وجهاز عسكري للفلسطينيين.

ويسرد التقرير كيف تم، عبر عملية تدريجية امتدت على أربعة عقود، لإحلال وتطبيق جهاز القضاء الإسرائيلي على المستوطنين في الضفة الغربية، ما أدى إلى نشوء تمييز منهجي مركز في التشريعات وقرارات المحاكم ويؤثر على كل مناحي حياة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية الخاضعين لجهاز قضائي عسكري محجف منذ العام ١٩٦٧.

ويؤكد المسح الذي يجريه التقرير أن الحديث لا يجري عن تمييز عيني أو تقني، أو عن قرارات عينية فقط، بل عن جهاز ييلور ويكرس التمييز الفماسس بواسطة التشريعات ومؤسسات الحكم، ويؤثر بشكل مباشر وحتمي على الفلسطينيين في كافة مجالات الحياة، التي يخص التقرير بعضاً منها مثل: التمييز في المجال الجنائي وفي مجال التخطيط والبناء وفي مجال الحريات الأساسية، مثل حرية الحركة وحرية التعبير وقوانين السير وغيرها.

منظومتان مختلفتان من القوانين ومن القضاء

ويستعرض التقرير الوضع القانوني في ظل الحكم الإسرائيلي على الضفة الغربية ويبين كيف نشأت، خلال عقود من الحكم العسكري «المؤقت»، منظومتان قانونيتان وقضائيتان منفصلتان ومختلفتان تميزان بين المجموعتين السكانييتين اللتين تعيشان في المنطقة ذاتها: مواطنون إسرائيليون وسكان فلسطينيون. ولا يقتصر هذا الفصل القانوني على القضايا الأمنية، الجنائية أو حتى تلك النابعة من المواطنة فحسب، بل يمس مختلف وجميع جوانب الحياة ومجالاتها.

فيعر سلسلة طويلة من الأوامر، التعديلات القانونية والأحكام القضائية، نشأ وضع يخضع فيه المواطنون الإسرائيليون لجهاز القضاء الإسرائيلي وتسري عليهم منظومة القوانين الإسرائيلية، بكل ما تضمنته من الحقوق. ومن ضمن هذه القوانين، مثلاً، قانون الانتخابات للكنيست، قانون جهاز الأمن، أمر (قانون-) ضريبة الدخل، قانون التأمين الصحي الرسمي، أوامر وأنظمة (قوانين) المواصلات وغيرها الكثير. وقد أقرت المحكمة العليا أن جميع الحقوق المكفولة في قوانين الأساس الإسرائيلية هي من حق هؤلاء المواطنين الإسرائيليين. على الرغم من عدم تواجدهم (سكنهم) في نطاق المنطقة السيادة التابعة لدولة إسرائيل، وثمة أجزاء من القانون الإسرائيلي تسري في المناطق المحتلة على «يهود مستحقين وفق قانون العودة» رغم أنهم ليسوا مواطنين إسرائيليين.

وبهذا، كان للمحكمة العليا الإسرائيلية دور مركزي في إقرار وترسيخ هذا الفصل بين جهازي القضاء في الضفة الغربية، وذلك من خلال تعاملها مع المستوطنات اليهودية بوصفها «جزرا إسرائيلية» في تلك المنطقة، فضلا عن تطبيقها قوانين الأساس التي تحدد حقوق الإنسان الأساسية على الإسرائيليين الذين يعيشون في المناطق الفلسطينية مقابل امتناعها عن البث في السؤال عما إذا كانت هذه القوانين تسري، أيضاً، على الفلسطينيين الذين يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية ام لا.

وفي المقابل، يخضع السكان الفلسطينيين للقانون العسكري، أي، للأوامر العسكرية التي يصدرها الجنرال (الحاكم العسكري) منذ العام ١٩٦٧ وحتى اليوم، فضلا عن القوانين الأردنية التي كانت سارية قبل الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة. وبوجه ما، فإن القوانين التي تسري على الفلسطينيين هي أكثر تشدداً بكثير جدا. خلافاً للمواطنين الإسرائيليين، تتم محاكمة الفلسطيني بموجب القانون العسكري وفي محاكم عسكرية، حتى لو ارتكب مخالفة سير أو سرق خلبا من الخانوت!

ويؤكد التقرير، في تحليله نشوء جهازى قضاء وقانون منفصلين، أن الحكم العسكري في الضفة الغربية ينتهك، أحكام القانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الإنسان في مجالات استعرضها التقرير وفي مجالات أخرى، حتى إذا تم النظر إلى الموضوع بمعزل عن وجود جهازين قضائيين، بما يترتب على ذلك من تمييز صارخ. فعلى سبيل المثال، فترات الاعتقال المتبعض بخصوص الفلسطينيين لا تتواءم مع المعيار الدولي، حتى من دون مقارنتها بتلك السارية على الإسرائيليين القاطنين في الأراضي المحتلة. وعلى هذا النسق، فإن غياب التخطيط للقرى الفلسطينية ومنع التطوير الفلسطيني في منطقة حرق ينتهكان، بحد ذاتهما، واجبات إسرائيل المرفوضة عليها وفق القانون الدولي، حتى إذا تجاهلنا التطوير المتسارع في المستوطنات.

ويشير التقرير إلى أن بعض الانتهاكات التي ينطرق إليها ويسجلها كانت مستحصل، على ما يبدو، حتى لو كان الفلسطينيون والإسرائيليون يخضعون لجهاز قضائي واحد، تحت نظام الحكم الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. غير أن التمييز المأمس الذي يصفه التقرير يعيق انتهاك حقوق الفلسطينيين ويزيده حدة، وهو يشكّل في بعض الحالات السبب الكامن وراء التمييز. إلى جانب ذلك، يشكل النظام القضائي المزدوج والمميز، في حد ذاته، انتهاكاً للقانون الدولي. إذ إن مجرد وجوده يتناقض مع مبادئ القضاء المعاصر الأساسية، ويشكّل انتهاكاً فظاً للمساواة وكرامة الإنسان، كقيمتين أخلاقيتين وكدعائين قضائيين.

القانون الجنائي

على صعيد القانون الجنائي، يبين التقرير الفروقات الجلية بين الجهازين القضائيين وإسقاطاتها الجسيمة على الحقوق الأساسية؛ فهوية المشتبه به أو المتهم هي التي تقترز ماهية القانون الذي يسري على حالته وينطبق

أستاذ جامعي: جهاز القضاء الإسرائيلي وسيلة مهمة لإضفاء الشرعية على ضم الأرض الفلسطينية!

مؤسسة محايدة تحمي أمننا، بل هو شريك كامل متحمس للالإبقاء على الاحتلال فحسب وإنما تعميقه وتوسيعه أيضاً. ولا شك في أن ثمة أسباباً كثيرة لذلك بدءاً بمنظومة العلاقات الجميمة القائمة بين قادة الجيش في الميدان والمستوطنين، وانتهاء باستيطان الجيش المفهوم العام السائد الذي يرى أن اليهود مستوطنون باحثون عن السلام في أرض آبائهم وأجدادهم، في حين ينظر إلى الفلسطينيين باعتبارهم «مشكلة أمنية» في أحسن الحالات وإرهابيين في أسوأها. إن التسييس الحقيقي للجيش الإسرائيلي لا ينعكس فقط من خلال جنرالات لديمهم تطاعات سياسية وهم ما زالوا في بزاتهم العسكرية، بل ينعكس أساساً من حقيقة أن هذا الجيش بات وسيلة في يد الأيديولوجيا الاستيطانية.

إن حصيلة آخر عملية ضم للأراضي في المناطق المحتلة هي ٩٨٤ دونماً، وهي في الوقت عينه ٩٨٤ لينة أخرى في الطريق نحو الدولة ثنائية القومية.

آخر تقدم به أصحاب الأرض القانونيون بحجة أن الطاقم لم يستكمل عمله. وفي واقع الأمر فإن الطاقم استكمل عمله في العام ٢٠١١، لكن نتائج هذا العمل التي أظهرت أن الأرض ملك للفلسطينيين لم تنتشر حتى العام ٢٠١٤. وبعد وقت قصير من نشر هذه النتائج أصبحت موضوعاً للدراسة الأكاديمية.

إن هذه الوقائع تثبت أنه تطورت في إسرائيل صناعة كاملة من اللاقانون الذي يظهر بمظهر القانون. فاهرباً توجد في المناطق الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي إجراءات قانونية، لكن ما يحدث في واقع الأمر هو عمليات سلب وضم ضخمة تشترك فيها المحاكم، وبناء على ذلك يمكن القول إن جهاز القضاء الإسرائيلي هو وسيلة مهمة لإضفاء الشرعية على ضم الأرض الفلسطينية.

وإلى جانب جهاز القضاء، يؤدي الجيش الإسرائيلي دوراً حاسماً في مسار إقامة دولة المستوطنين، ومنذ وقت طويل لم يعد الجيش الإسرائيلي

يستطيعون أن يبرهنوا بالحجج والأدلة أنها ملكهم الخاص. ومعروف أن هذه الأدلة محدودة الضمان.

إن عملية الضم الأخيرة تأتي أيضاً لشرعة البؤرة الاستيطانية غير القانونية «تاتيف هافوت» التي أقيمت العام ٢٠٠١ ويعيش فيها زئيف حيفر (راميش) أحد قادة المستوطنين، وأقيمت على أرض خاصة لكن كل محاولات الفلسطينيين لإنقاذها من الضم باءت بالفشل.

ففي العام ٢٠٠٢ طلب أصحاب الأرض إخلاء البؤرة الاستيطانية، فأعلنت الدولة أنها ستعين طاقماً خاصاً لدرس الموضوع. لكن لم يتم تعيين طاقم كهذا. وفي العام ٢٠٠٨ قدمت حركة «السلام الآن» طلب استئذان إلى المحكمة الإسرائيلية العليا من أجل إعادة الأرض إلى أصحابها، ومرة أخرى وعدت الدولة بإقامة طاقم خاص وبادرت إلى إقامته فعلاً لكنها امتنعت عن نشر استنتاجاته.

في العام ٢٠١٠ رفض قاضي المحكمة العليا إدموند ليفي طلب استئذان

حين أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون في بداية شهر نيسان الفائت أن ٩٨٤ دونماً من الأراضي الفلسطينية في منطقة الخليل وبيت لحم أراضي دولة، أكد الأستاذ الجامعي الإسرائيلي أفيعد كلاينبرغ أن الجهاز القضائي الإسرائيلي يشكل وسيلة مهمة لإضفاء الشرعية على ضم الأرض الفلسطينية.

وكتب كلاينبرغ ضمن مقال في صحيفة «يديعوت أحرونوت»:

يسمح إعلان يعلون بضم فعلي لأرض فلسطينية من أجل توسيع المستوطنات.

ومنذ ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين الفائت، قام الجيش الإسرائيلي بضم نحو مليون دونم من الأرض الفلسطينية بحجة الدفاع عن أمن السكان الإسرائيليين. وفي اللحظة التي تصبح فيها هذه الأراضي «أراضي دولة» فإنها تصبح يهودية لأن دولة الاحتلال الإسرائيلية تخصصها لليهود. أما الفلسطينيون فيسمح لهم فقط بالوجود على أرض

تغطية خاصة

الحلقة الثانية

عقربا كنموذج تاريخ طويل ومستمر من المصادرات والعقوبات والاعتداءات الإسرائيلية الهمجية

جذور الإرهاب اليهودي في المناطق الفلسطينية كامنة في الكنيست والحكومة!

بقلم: عيدان لاندو (*)

كما أشرنا في المقال السابق (راجع عدد "المشهد الإسرائيلي"، ٢٠١٤/١١/٢٥، ص ٧) تشكل بلدة عقربا (قضاء نابلس) مثالا لافتا للانتباه في كل ما يتعلق بممارسات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، وذلك على أرضية تاريخ طويل من الاعتداءات المماسسة التي تعرضت لها البلدة وأهلها وأراضيها، هذا التاريخ الذي يكشف ويبرز ممارسات أجهزة الاحتلال أكثر بكثير من التحريج الاعلامي الروتيني الذي يدور حول أنشطة وأعمال مجموعة "جباية الثمن". ومن هنا من المهم التعرف على هذا التاريخ بيقية وضع أعمال المستوطنين في السياق العميق الذي ترتبط به، والذي صنعته دولة إسرائيل ذاتها بوعي وقصد مسبقين، ولعل ذلك يساعدنا في فهم ما تجديه السلطات من "عجز" و"إفلاس" طويين ومتعمدين في معالجة ظاهرة "جباية الثمن". فمعاصر هذه المجموعة، من "شبيبة التلال" المستوطنين الذي يقفزون بسرعة من قرية فلسطينية إلى أخرى مرتكبين اعتداءاتهم وحرثاتهم، ما هم في الحقيقة إلا "جنود" يعملون بخدمة والنجابية عن رجالات "الإدارة المدنية" وأعضاء كنيست ووزراء الدفاع (موشيه يعلون) الذي "يشجب" بشدة، وبين المستوطنين ("شبيبة التلال") الذين أحرقوا المسجد في عقربا.

في عقربا يدركون هذه الحقيقة البسيطة، أما في إسرائيل، فثمة حاجة لجهد كبير من أجل ملاحظتها.

في تموز ٢٠١٢ تعرض اهالي عقربا إلى عمليات تنكيل واسعة شارك فيها جنود ومستوطنون جنبا إلى جنب. وقد جرى ذلك في أعقاب قدوم مستوطنين من «إيتمار» إلى إحدى عيون الماء القريبة من حقول البلدة، برفقة عدد من الجنود، وهناك شرع المستوطنون ببيع قطع من الماعز. وحين حاول أحد سكان البلدة منعهم من مواصلة فعلتهم، تعرض للضرب المبرح من قبل أحد الجنود، ثم كبل بالقيود، وانهار عليه بقية الجنود بمشاركة أحد المستوطنين، بالضرب المبرح إلى أن فقد وعيه. كما اعتدى الجنود والمستوطنون على فلسطينيين آخرين أتوا لحماية مواشيهم وحقولهم. وقد وقعت هذه الأحداث داخل منطقة أعلن عنها في العام ١٩٦٧ «منطقة عسكرية مغلقة» (لأغراض التدريب العسكري) إلا أنه لم يجر عمليا استخدامها لاية أغراض عسكرية منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي.

وفي بداية العام ٢٠١٢، ومع تزايد اعتداءات المستوطنين على مزارعي عقربا، جدد الجيش الإسرائيلي أمر حظر الدخول إلى هذه المنطقة، والمقصود هنا حظر دخول العرب فقط، في حين واصل مستوطنو الموقع الاستيطاني (تلة ٧٧٧) الذي أقيم داخل المنطقة ذاتها، التجول بحرية وزراعة الأراضي المصادرة من أهالي عقربا. والجدير بالذكر أن هذا الموقع الاستيطاني، أقيم بصورة غير قانونية على قطعة أرض تبلغ مساحتها حوالي ألف دونم، استولى عليها مستوطنو «إيتمار»، على الرغم من كونها جزءا من المنطقة العسكرية المغلقة التي صادرتها السلطات العسكرية الإسرائيلية في العام ١٩٦٧، وعلى الرغم من كون هذا الموقع الاستيطاني غير قانوني، إلا أن ذلك لم يمنع وزارة الإسكان من تحويل مبلغ ٨٠٠ ألف شيكل لتمويل إقامة بني تحتية ومبان عامة لصالح المستوطنين في الموقع ذاته. إلى ذلك فقد رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا في العام ٢٠٠٦، الدفعة التي قدمها الجيش الإسرائيلي، وحقواها أنه أغلق حقول المنطقة أمام دخول (أصحابها) الفلسطينيين بهدف

«حمايتهم من المستوطنين»، واعتبرت المحكمة في قرارها أن ذلك أشبه بسياسة تهى الإنسان عن الدخول إلى بيته من أجل حمايته من لص يترصص به هناك لهاجمته، وأوعزت المحكمة للسلطات بوجوب تأمين سلامة وحماية المزارعين الفلسطينيين وممتلكاتهم في سائر مناطق الضفة الغربية، وهو واجب ترى سلطات الجيش والشرطة الإسرائيلية نفسها معفاة منه كما هو معروف. ومما لا ريب فيه أنه لو كان في إمكان السلطات الإسرائيلية هدم عقربا باكملها وطرد الآلاف من سكانها، لكانت قد فعلت ذلك دون تردد.

وكما أسلفنا تمتد أراضي عقربا حتى شمال غور الأردن، في منطقة تسمى «خربة عين كرزيليا»، تقع داخل حدود منطقة تدريب عسكري (٩٠٤)، وتقوم ثلاث عائلات مكونة من ٢٥ نفرا بفلاحة أراضي المنطقة طوال تسعة أشهر في السنة، وذلك لغاية ما قبل عامين. (لا سيما وأن الجيش الإسرائيلي لم يقم باستخدامها نهائيا لأي غرض عسكري). غير أن دولة إسرائيل خاضت طوال عشرة أعوام «نزاهة» قانونيا ضد هذه العائلات من المزارعين والرعاة الفقراء، تكلف في مطلع العام الحالي (٢٠١٤) بهزيمة العدو، حيث قامت السلطات بهم «خربة عين كرزيليا» عن بكرة أبيها، وشردت العائلات القاطنة فيها. وفي هذا السياق تجدر الإشارة في المقابل، إلى أن معظم مستوطنات غور الأردن، ورغم قلة عدد القاطنين فيها، تسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي التي خصصتها لها السلطات الإسرائيلية بعد مصادرتها من



مشهد عام لقرية عقربا.

سكان المنطقة الأصلانيين (الفلسطينيين) بطرق شتى.

الفصل الأخير في مسلسل تدمير عقربا ومحيطها والتكئيل بالأهالي هناك سجل قبل نحو شهرين في «خربة الطويل»، وهي قرية صغيرة تقع بين عقربا و«يانون»، حيث قامت بلدوزرات تابعة لـ «الإدارة المدنية» الإسرائيلية بتدمير كامل بنية أعمدة الكهرباء، التي مولت حكومة بلجيكا إقامتها لصالح ربط القرية بشبكة الكهرباء، وقد تعرضت بيوت وحقول اهالي القرية منذ بداية العام الحالي، لعمليات هدم واسعة من قبل السلطات الإسرائيلية، هدفها تصفية وجودها وطرد سكانها منها، كمصير سائر القرى والخرب» المحيطة ببلدة عقربا.

في إسرائيل يعتبر طرد الفلسطينيين وتشريدهم وسلبهم أراضيهم التي يعيشون فيها أو يعتاشون منها، بغية «تمكين الجيش الإسرائيلي من القيام بتدريباته العسكرية»، من الأمور البديهية والمفروغ منها. على الرغم من أن هذه المختلفة في إسرائيل إلى النتيجة القاطعة بأن «الحصار الشامل والمطلق، تعرضت بيوت وحقول اهالي القرية منذ بداية العام الحالي، لعمليات هدم واسعة من قبل السلطات الإسرائيلية، هدفها تصفية وجودها وطرد سكانها منها، كمصير سائر القرى والخرب» المحيطة ببلدة عقربا.

«إن طرد سكان من بيوتهم في منطقة محتلة بغية تمكين جيش الاحتلال من التدريب في أراضيهم، يعتبر أمرا غير قانوني، ووفقا للقانون الدولي الإنساني فإن مثل هذا الطرد مجاز فقط في ظروف استثنائية، حين يكون الأمر ضروريا لغرض

تعليميا واحدا، جهاز صحة واحدا وعلاقات اجتماعية وعائلية متشعبة ولا نهائية.

الحصار في أرقام

يستفاد من «ورقة موقف» أصدرتها جمعية حقوقية إسرائيلية هي «مسلك» (غيشاه) - مركز للدفاع عن حرية الحركة» (مؤسسة حقوق إنسان إسرائيلييه تأسست في العام ٢٠٠٥ بهدف الدفاع عن حرية الفلسطينيين في التنقل، وخاصة سكان قطاع غزة، في إطار القانون الدولي والقانون الإسرائيلي) في نهاية آب الأخير، أي بعد انتهاء الحرب العدوانية الأخيرة على قطاع غزة، أن المعبر الوحيد الذي يمكن عبه تنقل الأشخاص من داخل قطاع غزة وإليه هو «معبر إيزرة» (إلى إسرائيل) وأن إسرائيل كانت قد أتاحت المرور في هذا المعبر، حتى منتصف شهر حزيران ٢٠١٤، في حالات إنسانية استثنائية، مع تشديد على الحالات الصحية المستعجلة، فقط، كما أتاحتها لقائمة محدودة جدا من التجار.

وبالرغم من إعلان إسرائيل، في أعقاب حرب «الجرف الصامد»، أنها وسعت وسهلت معايير خروج الأشخاص من قطاع غزة إلى داخل إسرائيل، إلا أن هذه المعايير ما زالت ضيقة ومشددة جدا. فقد وصل عدد حالات الخروج للفلسطينيين عبر معبر إيزرة خلال شهر تشرين الأول الأخير إلى ٨٦٦٦، بما يشكل زيادة بنسبة ٤٦٪ من المعدل الشهري لحالات الخروج في النصف الأول من العام ٢٠١٤.

أما فيما يتعلق بتنقل الأشخاص من قطاع غزة إلى دول أخرى ومنها، فالسفر يتم عبر «معبر رفح» في مصر، بالأساس. وقد وصل مستوى التنقل في هذا المعبر خلال النصف الأول من العام ٢٠١٣ إلى ٤٠٠٠ حالة دخول وخروج. لكن قيودا وتقييدات عديدة تم فرضها على التنقل في معبر رفح، منذ بداية شهر تموز من السنة نفسها وحصرها في الحالات الاستثنائية فقط، إلى جانب تقليص أيام العمل في المعبر، مما أدى إلى انخفاض عدد حالات الدخول والخروج خلال النصف الأول من العام ٢٠١٤ (كانون الثاني- حزيران) إلى ٦٤٤٥ وهو ما يعادل ١٦٪ من مستوى التنقل في النصف الأول من العام ٢٠١٣.

ثم عاد عدد المغادرين عبر معبر رفح إلى الارتفاع مجددا إلى ١٢٤٩ حالة في آب ٢٠١٤، بعد انتهاء الحرب العدوانية الأخيرة، ثم إلى ١٩٩٩ حالة خلال شهر أيلول التالي.

ومن المهم التنويه أن إسرائيل تتمتع بسيطرة غير مباشرة على إصدار جوازات السفر الفلسطينية الضرورية للسفر عبر معبر رفح، وذلك من خلال تحكمها بسجل السكان الفلسطيني.

كما تجدر الإشارة، أيضا، إلى أن إسرائيل تمنع التنقل من قطاع غزة وإليه

الخروج منه أو الدخول إليه) عبر البحر أو الجو، بل تقتصر الطرق على البر فقط. الانظمة والأوامر!... وبأن ما في حوزتها هو قائمة منذ العام ٢٠٠٨، لكنها قديمة وغير ذات جدوى!!

الأجهزة الأمنية أقرت بعدم جدوى الحصار ولكن...!

كما ذكرنا أعلاه، فقد أعلنت إسرائيل في أعقاب حربها العدوانية الأخيرة على قطاع غزة أنها قررت توسيع وتسهيل معايير الخروج من قطاع غزة إلى إسرائيل. وقد جاء هذا القرار / الإعلان في أعقاب توصيل الأجهزة الأمنية المختلفة في إسرائيل إلى النتيجة القاطعة بأن «الحصار الشامل والمطلق، تقريبيا، على قطاع غزة سبب أضرارا تفوق الفوائد بكثير، حسبما كتب المعلق العسكري لموقع «واينت» الإسرائيلي، رون بن يشاي (يوم ٢٠١٤/٨/١٠).

وفي أعقاب ذلك، أصدر «مدير عمليات الحكومة (الإسرائيلية) في المناطق» مرسوما جديدا حدد فيه أنظمة ومعايير جديدة لتنقل الفلسطينيين من قطاع غزة وإليه، سواء إلى إسرائيل، إلى خارج البلاد أو إلى الضفة الغربية. غير أن هذه التسهيلات والتوسيعات كانت، في الواقع، محدودة جدا. وفي حينه، نشرت صحيفة «هارتس» (يوم ٢٠١٤/٨/١١) أن نحو خمسة آلاف مواطن من سكان قطاع غزة سيجمّون تراخيص للعمل في المستوطنات الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة، واستندت الصحيفة آنذاك إلى «مصادر فلسطينية»، وهي معلومة سرعان ما أكدتها مصادر رسمية إسرائيلية أيضا، حسبما عادت «هارتس» لتؤكد من جديد (يوم ٢٠١٤/٨/١٠). لكن الواقع الفعلي ظل بعيدا عن هذه «التطمينات»، إذ تلجأ الجهات الإسرائيلية المختصة بالتطبيق والتنفيذ الميداني إلى إجراءات وتدابير مشددة جدا، مما يحول دون تحقيق تلك «الوعد».

وجاء التقرير الذي نشرته جمعية «مسلك» في مطلع شهر كانون الأول الجاري ليؤكد المسافة الكبيرة بين القرارات، حتى لو كانت صحيحة وواقعية، وما تتضمنه من «وعد»، وبين الواقع العملي على الأرض. وفي التقرير، أن في إسرائيل نظاما «سريرا» (!) يمنع الفلسطينيين من الدخول إلى مدينة إيلات في الجنوب، حتى لو كان بحوزة فلسطيني (من الضفة الغربية أو قطاع غزة) ترخيص بالدخول إلى إسرائيل. وأكدت الجمعية أن سبب هذا المنع ليس معروفا حتى لـ «وحدة تنسيق عمليات الحكومة في المناطق»، المسؤولة المباشرة عن تطبيق هذا النظام. وأفاد تقرير «مسلك»: «كانت لديها (لدى الوحدة) وثيقة كهذه ذات مرة، تشرح دواعي وضع هذا النظام، لكنها ضاعت!»، ومنذ ذلك الحين، يبحث العاملون في تلك الوحدة ومسؤولوها عن السبب الحقيقي لهذا المنع المستهجن!

وحيال ذلك، قدمت جمعية «مسلك»، في تشرين الثاني الماضي التماسا إلى المحكمة طالبت فيه الدولة بالكشف عن هذه الأنظمة والأوامر، طبقا لمقتضيات «قانون حرية المعلومات» وأحكامه، وفي رد الدولة على هذا

عسكري ملح أو لغرض المحافظة على أمن وسلامة السكان المحليين، وحتى في مثل هذه الحالة، ينبغي أن يكون الطرد مؤقتا، ويتعين خلاله توفير سكن بديل للسكان وفي ظروف معقولة.

مع ذلك فإن الجيش الإسرائيلي ذاته يفتغل أحيانا مثل هذه المبررات السخيفة والكاذبة، ويقر بين حين وآخر بالحقيقة. فقد أقر ضابط هيئة الأركان في قيادة المنطقة العسكرية الوسطى، الكولونيل عينايف شيلو، خلال نقاش أجرته في شهر أيار الماضي اللجنة الفرعية لشؤون «يهودا والسامرة»، التابعة للجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي، بأن الرغبة في العمل ضد ظاهرة البناء غير القانوني (في القرى والبلدات الفلسطينية) هي أحد الأسباب المركزية التي دفعت الجيش الإسرائيلي في الفترة الأخيرة إلى زيادة تدريباته العسكرية في منطقة غور الأردن. وأشار الضابط في هذا السياق إلى أن «أحد الإجراءات الناجعة تتمثل في العودة إلى مناطق الرماية (مناطق التدريب) في الأماكن التي يمكن أن يتواجدوا فيها (أي أصحاب الأراضي الفلسطينيين) والتي لا يتواجدون فيها حتى الآن». بمعنى أن «إجلاء» مناطق الرماية والتدريب، يشكل وسيلة ممتازة لـ «تنظيف» المنطقة من العرب.

تلخيص

إن أحد «الانجازات» المثيرة للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي (في الضفة الغربية) هو رسوخ صورة كاذبة للواقع في وعي معظم الإسرائيليين. ووفقا لهذه الصورة، فقد قادت هذا المشروع الاستيطاني في البداية أقلية مسيانية هزيلة، كبرت وازدادت بمرور السنوات، لكنها ما زالت أقلية. وقد نجحت هذه الأقلية في خداع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، واحدة تلو أخرى، ومن ضمنها حكومات «معتدلة»، وفي جز إسرائيل بصورة أعمق إلى مستمتع الاحتلال، خلفا لرغبة ومصلحة غالبية المواطنين الإسرائيليين. وبحسب تلك الصورة (الكاذبة) ذاتها، فقد باتت الدولة بأكملها على اختلاف أذرعها السلطوية، رهينة في أيدي أقلية قومية متطرفة تتصرف بها على هواها.

غير أن هذه الصورة، التي رسخت حتى في أذهان اليسار الإسرائيلي، صورة خادعة ولا أساس لها، وهناك كم هائل من الدلائل التي تثبت أن الدولة ذاتها تستسلم طوعا لتلك «الأقلية»، بل وتحدد لها أحيانا أهدافها. والذين أحرقوا المسجد في عقربا في العام ٢٠١٤ ما هم إلا ورتة أولئك الذين رشوا حقول عقربا بالمبيدات في العام ١٩٧٢، وهؤلاء موظفو دولة باجر.

إن جميع هؤلاء يسيرون بأيدٍ متشابكة مع الموظفين الذين وقعوا على أوامر الاستيلاء على أراضي عقربا لأغراض عسكرية. إنها نفس القضية، والضحية هي ذات الضحية.

إن جذور الإرهاب اليهودي تكمن في مقرى الكنيست والحكومة، حيث يتربع أولئك الذين استقر قرارهم على سلب وتجريد السكان الفلسطينيين منذ احتلال العام ١٩٦٧، من كل ممتلكاتهم المادية، والمستوطنون «الخارجون عن القانون» الذين يصرمون النار في المساجد، ليسوا سوى «الرتوة» التي تطغو على سطح الماء العكرة والعميقة جدا. فهذا النظام السياسي له ثلاث أذرع: السلطة (الإسرائيلية) والمستوطنون والجمهور اليهودي، ولكل واحد منهم أسبابه لمواصلة تنمية وترسيخ تلك الصورة الكاذبة القائلة بأن «أقلية متطرفة تجر دولة بأكملها».

(*) استاذ جامعي إسرائيلي. المصدر: شبكة الانترنت، ترجمة خاصة.

«ورقة موقف» صادرة عن جمعية «مسلك» (غيشاه) في أعقاب حرب «الجرف الصامد» العدوانية:

الحصار على قطاع غزة- "تسهيلات" طفيفة جدا رغم التصريحات "الإيجابية" والإقرار الأمني بأن أضراره تفوق فائده!

الاتماس، أبلغت المحكمة بأنها «لا تملك قائمة محدثة ومفصلة عن هذه الأنظمة والأوامر!... وبأن ما في حوزتها هو قائمة منذ العام ٢٠٠٨، لكنها قديمة وغير ذات جدوى!!

وأفادت «مسلك» بأن التقديرات تشير إلى أن الحديث يجري عن نحو ٩٠ أمرا ونظاما كهذا لم تنشر نصوصها ولم ينشر عنها شيء على موقع «وحدة تنسيق عمليات الحكومة في المناطق» الإلكتروني، بما يعني أن هنالك عشرات «القوانين السرية» (!) التي تقرر وتحملي نظاما للملايين من البشر.

والمسألة هنا تتعلق بحقوق الفلسطينيين وبواجبات دولة إسرائيل تجاههم، وهي حقوق وواجبات غير مثبتة في نص قانوني واضح، بل يتم وضعها وتنظيمها من خلال جملة من «الأوامر والأنظمة» التي تصدرها وزارة الدفاع الإسرائيلية، بوجه خاص، والأذرع العسكرية والأمنية المختلفة التابعة لها، أو العاملة تحت إشرافها. وتحدد هذه الأوامر والأنظمة الحقوق الأساسية والأولية للفلسطينيين، بما فيها: مكان السكن، مكان العمل وكسب الرزق، مكان الصلاة ومواعيدها، إمكانية مغادرة البلاد وغير ذلك الكثير إلى حد القرار بشأن مشاركة والد في حفل زفاف ابنته أو التحاق طالبة بالدراسة الأكاديمية أو إمكانية تلقي شخص مريض العلاج الطبي المناسب.

وفي هذا، أكدت جمعية «مسلك» أن الإفلاق / الحصار المفروض على قطاع غزة "لا يميز بين المقاتلين والمواطنين المدنيين، ويمس بحقوقهم وباحتياجات ١٫٧ مليون إنسان من سكان القطاع، غالبيتهم من القاصرين"، ويكونه كذلك، فإن هذا الإفلاق / الحصار "يتعارض مع الواجبات الملقاة على عاتق دولة إسرائيل طبقا لأحكام القانون الدولي، ولا يساهم في توفير الأمن لمواطني إسرائيل. ولذا، فقد أن الأوان لإجهاته!" وأكدت «مسلك» أيضا ضرورة تخلي إسرائيل عن «سياسة الفصل» التي تفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية وتمنع الحركة بينها وأن تجدد إمكانية نقل البضائع من غزة إلى الأسواق في إسرائيل وفي الضفة الغربية، وأن تسمح لسكان القطاع، من القاطنين العام والخاص، بشراء مواد بناء، وكل ذلك وفقاً لآلية أمنية ملائمة.

وعلقت «مسلك» على تصريحات مسؤولين إسرائيليين كبار في الأسابيع الأخيرة، بمن في ذلك رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، بأن إسرائيل «ملازمة بالسماح بإعادة إعمار وترميم قطاع غزة» في أعقاب حرب «الجرف الصامد» وما خلفته من دمار شامل. وأكدت «مسلك» أن «ذلك لن يتحقق بمجرد إيصال المساعدات الإنسانية، إنما المطلوب هو إعادة ترميم وتأهيل الاقتصاد والنسيج الاجتماعي في قطاع غزة، كي يتمكن سكانه من تمتع بحقهم في العمل بكرامة وتطوير طموحاتهم المهنية، الدراسية، الثقافية والعائلية».

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي